May 84


# النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

ايار (مايو) ١٩٨٤ المجلد الرابع عشر العدد (٥)


المناشدة بوقف عقوبة الاعدام

## الاعدامات في الولايات المتحدة- إعدام سبعة اشخاص هذا العام ، واحتمال اعدام آخرين

**تم اعدام سبعة سجناء في الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني (يناير) ومنتصف نيسان (ابريل) من هذا العام . ويزيد هذا عن عدد الاشخاص الذين اعدموا في اي عام من الاعوام التي تلت اعادة عقوبة الاعدام سنة ١٩٧٦ . ويتوقع تنفيذ هذه العقوبة في اشخاص اخرين خلال العام الحالي .**

فقد اعدم ١٢ شخصا من بين الثمانية عشر شخصا الذين اعدموا منذ عام ١٩٧٦ في خلال الثلاثة عشر شهرا الماضية بما في ذلك اول اعدامات تم تنفيذها منذ اوائل الستينات في ولايات الباما وجورجيا ولويزيانا والميسيسيبي وكارولاينا الشمالية .

وتأتي هذه الاحصاءات عقب التنبؤات التي صدرت من المحامين في الولايات المتحدة والتي مفادها ان من شأن عدد الاعدامات في البلاد ان يزداد ازديادا كبيرا اذا استنفدت طلبات الاستئناف التي قدمها السجناء الذين صدرت بحقهم احكام بالاعدام في السبعينات .

وكانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد الغت في عام ١٩٧٢ كافة احكام الاعدام التي كانت قائمة في ذلك الوقت على اساس ان قوانين عقوبة الاعدام في معظم الولايات الاميركية قد خرقت الدستور الاميركي نظرا للاسلوب التعسفي والمتقلب الذي تم فيه تطبيق هذه القوانين .

الا ان المحكمة العليا اصدرت قرارا عام ١٩٧٦ منحت فيه بعض الولايات على انفراد سلطة إعادة عقوبة الاعدام وفقا للتوجيهات الصادرة من المحكمة .

وعقب قرار المحكمة المذكور ادخلت ٣٨ ولاية اميركية قوانين منقحة لتنفيذ عقوبة الاعدام وازداد عدد السجناء المحكوم عليهم بالاعدام ازديادا مطردا . وبلغ هذا العدد ١٣١١ سجينا في ٣٣ ولاية وقت صدور هذه النشرة .

وخلال العام الماضي اصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عددا من القرارات رافضة طلبات الاستئناف في قضايا السجناء المحكوم عليهم بالاعدام . وقد حددت هذه القرارات بشكل متزايد الاسباب التي يمكن إبداؤها لتقديم طلبات الاستئناف في المستقبل ومن شأنها ان تؤدي الى ازدياد ارتفاع نسبة الاعدامات .

فعلى سبيل المثال اصدرت هذه المحكمة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ حكما يقضي بان الدستور الاميركي لا يلزم محاكم الاستئناف في الولايات الاميركية بإعادة النظر في احكام الاعدام للتحقق من كونها « تتناسب » مع الاحكام الصادرة بحق سجناء اخرين متهمين بارتكاب جرائم مماثلة .

البقية على الصفحة ٣

## مخاوف حول مصير عمال احد مصانع التعليب في غواتيمالا

**اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها حول مصير العمال الذين يحتلون مصنعا تابعا لاحدى شركات التعليب في مدينة غواتيمالا وطالبت الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلامتهم .**

وذكرت التقارير ان وحدات من الجيش تقوم بمراقبة المصنع بشكل متواصل واضافت ان الجنود اطلقوا النار على شخص واحد فاردوه قتيلا واصابوا شخصين اخرين بجروح عند احدى نقاط التفتيش التي اقاموها قرب المصنع .

ويظهر في الصورة اعلاه اعضاء نقابة العمال التابعة للمصنع المذكور في نقاش حول النزاع الذي يخوضونه مع ممثل لاحدى نقابات العمال الدولية لصناعة التعليب . (الى اليسار في نهاية الصورة) . وتظهر في الخلف صورة قادة نقابة العمال المذكورة الذين راحوا ضحية عمليات « الاختفاء » او الاعدامات المجاوزة للقانون التي نفذتها في السابق قوات الامن والجيش في غواتيمالا .

## سجن سائق تشيكوسلوفاكي ستة اعوام لنشره معلومات عن احوال السجون في تشيكوسلوفاكيا

صدر حكم بالسجن لمدة ستة اعوام على سائق يعمل في مصلحة النقل الحكومي في تشيكوسلوفاكيا وهو احد اعضاء مجموعة ٧٧ غير الرسمية لحقوق الانسان وذلك لنشره معلومات عن احوال السجون في تشيكوسلوفاكيا وكتابة مقالات « معادية للدولة » وارسالها الى الخارج .

وكان **بيري وولف** (البالغ من العمر ٣٢ عاما) قد حصل على المعلومات المذكورة اثناء قضائه حكما سابقا بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨١ بتهمة توزيع منشورات « معادية للدولة » . وقد تبنت منظمة العفو الدولية قضيته في ذلك الوقت باعتباره احد سجناء الرأي وتقوم بذلك مرة اخرى في الوقت الحاضر .

لقد صدر الحكم الاخير على بيري وولف بعد ان ادانته محكمة بلدية براغ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣ بتهمة القيام « باعمال تخريب بالتواطؤ مع عملاء اجانب » . وقد قيل ان المعلومات التي حصل عليها حول احوال السجون قد سلمت الى السفارة النمساوية في براغ وان المقالات التي كتبها قد نشرت في المجلات التي يصدرها اللاجئون السياسيون التشيكوسلوفاك في الخارج .

لقد اصدرت المحكمة عليه حكما بالسجن لمدة ست سنوات في احد سجون الفئة الثالثة (التي تتصف بقسوة ظروفها) يعقبها فترة « مراقبة وقائية » تستمر ثلاث سنوات . ويراد بهذا انه بعد قضاء يوري وولف الحكم الصادر عليه ، يتحتم عليه ان يراجع مركز الشرطة شخصيا وبصورة منتظمة . كما ستوضع تقييدات صارمة على حركاته وسيكون لافراد الشرطة الحق في دخول بيته في اي وقت يشاؤون .

### ملف عن التعذيب

**تتضمن نشرة هذا الشهر تقريرا مؤلفا من ثماني صفحات تحت عنوان « ملف عن التعذيب » ، وهو الاول في سلسلة تقارير تصدرها منظمة العفو الدولية ضمن حملتها الموجهة ضد التعذيب . وسيركز كل تقرير على احد البلدان التي تحظى باهتمام خاص لدى المنظمة في حملتها لوضع حد لممارسة التعذيب في كافة انحاء العالم . ويركز تقرير هذا الشهر على تركيا متضمنا شهادات ادلى بها مباشرة سجناء سابقون تفيد بانهم تعرضوا للتعذيب في السجون ومراكز الاعتقال السرية . ويتضمن التقرير ايضا قضيتين من قضايا المناشدة .**

● انظر ايضا موضوع « محاكمة غير عادلة في الغابون » على الصفحة الاخيرة .

# حملة لانقاذ سجناء الشهر

**كل واحد من هؤلاء الذين نروي قصتهم على هذه الصفحة يعد سجينا من سجناء الرأي . وقد القى القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية ، او لونه ، او جنسه ، او اصله العرقي او لغته . لم يستخدم اي منهم اساليب العنف ولم يروج لها . ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة . والنداءات العالمية يمكنها ان تساعد في تأمين اطلاق سراح هؤلاء السجناء او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالح هؤلاء السجناء ، يجب انتقاء كلمات الرسائل التي توجه الى السلطات بكل عناية وحرص . ويجب عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال لميول سياسية معينة . ولا يجب تحت اي ظرف من الظروف مراسلة السجين مباشرة .**

## فوشينكي من الصين

**كان يشتغل سابقا عاملا في مصنع للمولدات الكهربائية كما انه قام بالاشراف على تحرير صحيفتين من المجلات غير الرسمية . وقد تم احتجازه منذ القاء القبض عليه في اوائل نيسان (ابريل) ١٩٨١ اثناء موجة من الاعتقالات للاشخاص الذين كانوا قد اشتركوا بحملات للمطالبة بالديمقراطية وبحماية حقوق الانسان في جمهورية الصين الشعبية .**

شغل فوشينكي منصب رئيس تحرير مجلة زارين (المسؤولية) التي تصدرها الجمعية الوطنية للصحف الديمقراطية ، وهي منظمة غير حكومية اسست عام ١٩٨٠ مهمتها تمثيل الصحف غير الرسمية في كافة انحاء الصين . والجدير بالذكر ان فوشينكي كان يعمل في مدينة شنغهاي ويقوم بتحرير الصحف غير الرسمية اثناء اوقات فراغه .

لقد القت السلطات القبض عليه عندما ذهب الى مدينة باينغ لاجراء حوار مع السلطات هناك حول موضوع منح الاشخاص حق نشر الصحف والمجلات غير الرسمية .

ففي عام ١٩٧٨ اصبح فوشينكي ، والذي عرف بانتمائه الى عصبة الشباب الشيوعي الصيني ، عضوا نشطا في « حركة المطالبة بالديمقراطية » التي كانت تزداد نموا في ذلك الوقت .

وفي العام الذي تلا ذلك ، اسس فوشينكي واشخاص اخرون صحيفة « صوت الديمقراطية » غير الرسمية في مدينة شنغهاي . وعلى اثر ذلك مباشرة اعلنت السلطات رسميا ان الصحيفة المذكورة « معادية للحزب ومعادية للنظام الاشتراكي » . وكانت الصحيفة قد اعلنت مساندتها للنشاطات التي يقوم بها العمال في بولندا في « نضالهم من اجل الديمقراطية وضد البيروقراطية » .

وفي عام ١٩٨٠ اعلن اعضاء « حركة المطالبة بالديمقراطية » عن ترشيح انفسهم لانتخابات ممثلي الشعب في عدة مدن في البلاد . وكانت هذه هي المرة الاولى التي يجري فيها تنافس في انتخابات ممثلي الشعب منذ اوائل الستينات .

وكان فوشينكي مرشحا في الانتخابات التي جرت في مدينة شنغهاي الا انه فشل فيها . ووردت مزاعم مفادها ان المسؤولين في المصنع الذي كان يعمل فيه كانوا قد حذروا بان اي عامل يقوم بالتصويت لصالحه لن يحصل على زيادة في اجوره . كما ذكرت التقارير ايضا ان اعضاء فرع الحزب الشيوعي في ذلك المصنع قد قاموا بخرق النظام الخاص بالانتخابات .

ثم انقطعت الانباء عن فوشينكي منذ القاء القبض عليه . ويعتقد ان اسمه كان قد ورد اثناء محاكمة محرر اخر هو تشو وينلي . وقد ذكر انه قد جرى في تلك المحاكمة اتهام فوشينكي واشخاص اخرين بالانضمام الى المجموعة « المعادية للثورة » التي كان قد شكلها تشو وينلي . واضافت التقارير ان فوشينكي عومل معاملة سيئة اثناء اعتقاله الا انه لا تتوفر لدى منظمة العفو الدولية اي تفاصيل عن ذلك .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة تناشد فيها اطلاق سراحه الى العنوان التالي : H.E. Zhao Ziyang/ Premier / Prime Minister's Office / Beijing / People's Republic of China.

## اسيدرو نيكولاس يوباديلا من بيرو

**كان يعمل مدرسا فنيا في احدى المدارس في مدينة كاخابامبا الواقعة في منطقة جبال الانديز في بيرو . وقد احتجزته السلطات منذ شهر حزيران (يونية) من العام الماضي ، وادانته بموجب احكام المرسوم رقم ٤٦ من قانون « مناهضة الارهاب » السائد في البلاد . الا ان منظمة العفو الدولية تعتقد ان السلطات لم تحتجزه الا بسبب نشاطاته السياسية والنقابية المشروعة .**

اسيدرو بوبا ديلا هو زعيم محلي من زعماء إئتلاف شرعي للاحزاب السياسية اليسارية في بيرو والذي يطلق عليه اسم « اليسار المتحد » كما انه احد الزعماء المحليين في نقابة المعلمين في بيرو .

احتجزت السلطات بوبا ديلا في ٢٣ حزيران (يونية) ١٩٨٣ وزعم رجال الشرطة في وقت لاحق بانهم عثروا في مسكنه على « رزمة » تستخدم في العمليات الارهابية وتحتوي على قضيبين من الديناميت وثلاثة بيانات ممزقة من البيانات التي توزع باليد . وكانت اجهزة الشرطة قد زعمت في السابق انها عثرت على رزم تكاد ان تكون مماثلة للرزمة المذكورة بحوزة اشخاص اخرين كانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضاياهم باعتبارهم من سجناء الرأي والذين اطلقت المحاكم سراحهم جميعا .

وورد ان احد رجال الادعاء العام ، عقب إلقاء القبض على اسيدرو بوباديلا ، فشل في محاولته مطالبة احدى المحاكم في مدينة كاخابامبا بالنظر في تهمة القيام باعمال ارهابية لان المحكمة المذكورة رفضت النظر في الدعوى المقامة ضد السجين .

وذكرت التقارير ان السلطات بعد ذلك اخذته الى العاصمة الاقليمية كاخاماركا حيث ادانته احدى المحاكم هناك واودع السجن في تلك المدينة .

ولا يزال اسيدرو رهن الاحتجاز في السجن المذكور رهن ارساله الى مدينة ليما للمثول امام محكمة تشكل بصفة مؤقتة هناك للنظر في قضيته ، وهو إجراء تتبعه السلطات منذ اذار (مارس) ١٩٨٢ عند النظر في قضايا السجناء المتهمين بارتكاب اعمال ارهابية . وقد بدأ تطبيق الاجراء المذكور بعد ان قام رجال العصابات التابعون لجماعة (السبيل المشرق) بشن هجوم على احد السجون الاقليمية مما ادى الى فرار ٣٠٠ سجين . وعلى الرغم من ان السلطات قد ارسلت فعلا الملف الخاص بمحاكمة اسيدرو الى مدينة ليما ، الا انها لم تحدد تاريخ نقله الى هناك .

لقد وردت الى منظمة العفو الدولية تقارير تتعلق بالعديد من الزعماء المحليين لائتلاف (اليسار المتحد) الذين قامت السلطات باحتجازهم بتهم ارتكاب اعمال ارهابية . وتفيد هذه التقارير انه عند إحالة تلك القضايا الى المحاكم ، اسقطت هذه التهم في جميع الحالات وتم اطلاق سراح المتهمين الذين كانوا في معظم الاحيان قد امضوا شهورا عديدة او اعواما عديدة كما حدث لعدة سجناء .

لقد اصدر ممثلو ائتلاف (اليسار المتحد) عدة بيانات ينبذون فيها اعمال الارهاب وممارسات العنف التي تقوم بها جماعة (السبيل المشرق) . كما ان اسيدرو نفسه ، وهو متزوج واب لاربعة اطفال صغار ، لم يستخدم اساليب العنف ولم يدع الى استخدامها .

يرجى ان تبعث برسالة تتسم بالكياسة مناشدا اطلاق سراحه على العنوان التالي :

Presidente Fernando Belaúnde Terry / Presidente de la República del Perú/Palacio de Gobierno/ Lima/Perú.

## عدنان عرابي من سوريا

**محام من دمشق يبلغ من العمر ٥٢ عاما وعضو في نقابة المحامين في سوريا . احتجزته السلطات دون توجيه تهمة اليه او محاكمته خلال السنوات الاربع الماضية .**

**هو واحد من جماعة من المحامين القت** السلطات القبض عليهم في نيسان (ابريل) وايار (مايو) ١٩٨٠ عقب قيام المحامين السوريين بأضراب لمدة يوم واحد في ٣١ آذار (مارس) الماضي .

كان الاضراب الذي قامت به جماعة المحامين المذكورين في دمشق تدعو فيه الى الاستجابة لمطالب عديدة بما في ذلك رفع حالة الطوارىء (السارية في سوريا منذ ١٩٦٣) والغاء محاكم امن الدولة وقيام المحامين بمقاطعتها واطلاق سراح كافة المحتجزين دون محاكمة . وقد لقي الاضراب تأييدا واسعا من قبل المحامين والاطباء والمهندسين في سوريا .

وذكرت التقارير ان ثلاثة عشر محاميا القي القبض عليهم في تلك الفترة ولا يزالون رهن الاحتجاز دون توجيه تهمة اليهم او محاكمتهم .

وتحتجز السلطات عدنان عرابي حاليا في سجن القلعة في دمشق حيث سمحت لاقربائه بزيارة مرة كل (١٥) يوما . وهو متزوج وله اربعة اطفال .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشدا اطلاق سراحه الى العنوان التالي :

الرئيس حافظ الاسد/ القصر الجمهوري/ شارع الرشيد/ دمشق/ الجمهورية العربية السورية ، وكذلك الى العنوان التالي :

اللواء ناصر الدين ناصر/ وزير الداخلية/ وزارة الداخلية/ ساحة المرجة/ دمشق/ الجمهورية العربية السورية .

البقية من الصفحة ١

## الاعدامات في الولايات المتحدة

وعلى الرغم من ان معظم الولايات المتحدة تعيد النظر في احكام الاعدام فان الحكم المذكور كان له اثر مباشر على قضايا السجناء في ولايتي كاليفورنيا وتكساس اللتين لا تتبعان اجراء اعادة النظر في احكام الاعدام فان الحكم المذكور كان له اثر مباشر على قضايا السجناء في ولايتي كاليفورنيا وتكساس اللتين لا تتبعان اجراء اعادة النظر في احكام الاعدام .

وكان جيمس اوتري الذي توفي بعد حقنه بمادة مميتة في ولاية فلوريدا في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨٤ (انظر العمود المجاور) ، اول شخص يجري اعدامه كنتيجة مباشرة لقرار المحكمة العليا المذكور .

لم تكن طلبات الاستئناف التي تقدم بها عدة سجناء من بين عدد السجناء البالغ ١٧٢ سجينا مرهونة الا بمسألة « تناسب » الجرائم مع احكام الاعدام الصادرة بحقهم وقد تنفذ احكام الاعدام بهم في اي وقت تشاء فيه السلطات الاميركية .

كما اصدرت المحكمة العليا في قضية (بيرفوت وخصمه استيل) في ولاية تكساس في تموز (يوليو) ١٩٨٣ ، حكما يقضي بأن تصدر المحاكم الاتحادية الفرعية تعليماتها الخاصة بها بهدف الاسراع في النظر في قضايا الاستئناف المتعلقة بالنواحي الدستورية لعقوبة الاعدام . ويتم ذلك عن طريق دراسة الاسباب الجوهرية التي تنطوي عليها الدعوى بشكل موجز في الوقت الذي يجري فيه تقرير ما اذا كان ينبغي ايقاف تنفيذ الاعدام او المضي فيه .

وقبل صدور القرار المذكور كانت عدة محاكم فيدرالية قد أصدرت تلقائيا احكاما بايقاف تنفيذ احكام الاعدام حتى بعد انعقاد جلسة محاكمة « منفصلة » للنظر في طلب الاستئناف . ويقضي الحكم المذكور أيضا بأن تقوم المحاكم الفرعية بتطبيق قواعد صارمة عند النظر في طلبات الاستئناف وان عليها رفض الاستماع الى الطلبات المتكررة او « التافهة » .

## المناشدة بوقف عقوبة الاعدام

لقد وجه احد قضاة المحكمة العليا المعارضين نقدا للرأي المذكور مشيرا الى ان ما يقرب من ٧٠ في المئة من قضايا المحكوم باعدامهم والتي نظرت فيها محاكم الاستئناف الاتحادية على اساس اسبابها الجوهرية بين عام ١٩٧٦ وتموز (يوليو) ١٩٨٣ ، اسفرت عن الغاء احكام الاعدام . كما ابدى القاضي قلقه من ان المحاكم ستتخذ في المستقبل « اجراءات مختصرة خاصة » للبت في مثل هذه الدعاوى .

لقد ابدت المحكمة العليا في حكمها الصادر في قضية بيرفوت وخصمه استيل (ولاية تكساس) قلقها حول التأخير في تنفيذ احكام الاعدام بسبب طلبات الاستئناف المتكررة او تلك التي تقدم في « اللحظة الاخيرة » للمحاكم الاتحادية .

وبالرغم من محاولات الاسراع بتنفيذ الاجراءات المذكورة ، فقد يمضي السجناء المحكوم عليهم بالاعدام في الولايات المتحدة فترة سبع سنوات في انتظار ما تسفر عنه طلبات الاستئناف الالزامية التي يجري تقديمها عن طريق محاكم الولايات والتي تستغرق عادة اربع سنوات . ويعتبر اجراء قيام المحاكم الاستئنافية باعادة النظر في الدعاوى اجراءا وقائيا مهما في النظام القضائي الجنائي في الولايات المتحدة لحماية المتهم من وقوعه ضحية لقرار ادانة تعسفي او حكم جائر . كما ان من ضمن الاجراءات الوقائية حق المتهم في المطالبة بأحالة دعواه الى المحاكم الفيدرالية فيما يتعلق بأوجه الخلاف الدستورية .

وقد كان السجناء الذين اعدموا هذا العام قد امضوا بين اربعة الى تسعة اعوام في انتظار عقوبة الموت .

ويبدي دعاة الغاء عقوبة الاعدام والمحامون المدافعون عن حقوق الانسان قلقهم بأن تطبيق عقوبة الاعدام لا يزال تطبيقا تعسفيا ومتحيزا رغم التوجيهات التي اصدرتها المحكمة العليا الاميركية في السبعينات .

● على الرغم من ان السود لا يشكلون الا ١٢ في المئة من سكان الولايات المتحدة فأن ٤١ في المئة من المحكوم عليهم بالاعدام في السجون هم من السود . وبالاضافة الى ذلك فأن احتمال انزال عقوبة الاعدام بأحد السود لارتكابه جريمة قتل احد البيض هو اكبر كثيرا من احتمال انزال نفس العقوبة بأي سجين متهم بارتكاب احدى جرائم القتل الاخرى .

وعلى الرغم من ان عقوبة الاعدام لا يمكن فرضها الا في حالات جرائم القتل من الدرجة الاولى حيث ترافقها ظروف مشددة ، فليس هناك تمييز واضح او ثابت يفصل بين جرائم القتل التي كانت عقوبتها الاعدام وتلك التي صدرت فيها على السجناء احكام بالسجن مدى الحياة .

**طلب مناشدة :**

**يرجى ان تبعث برسائل تتم بالكياسة بصفتك الشخصية الى حكام الولايات المتحدة الاميركية التي جرى تنفيذ احكام الاعدام فيها وهي فلوريدا ولويزيانا وكارولاينا الشمالية وتكساس ، تعرب فيها عن الاسف لاعدام السجناء المذكورة اسماؤهم وتحث فيها على ايقاف الاعدامات في الولايات المعنية . كما ينبغي ان تعبر في هذه الرسائل عن معارضتك لتنفيذ عقوبة الاعدام تحت كافة الظروف وفي كافة البلدان بما في ذلك البلدان ذات الانظمة السياسية المختلفة .**

### السجناء السبعة الذين اعدموا

**فيما يلي اسماء السجناء السبعة الذين اعدموا في الولايات المتحدة خلال هذا العام :**

**انتوني انتون البالغ من العمر ٦٦ عاما وأرثر غود اللذان اعدما بالكهرباء في ولاية فلوريدا في ٢٦ كانون الثاني (يناير) و (٥) نيسان (ابريل) الماضيين على التوالي . كما اعدم بالكهرباء كل من جوني تايلر والمو سونيير في ولاية لويزيانا في ٢٩ شباط (فبراير) و (٥) نيسان (ابريل) الماضيين على التوالي . كما اعدم جيمس اوتري وروالند كلارك اوبراين بالحقنة المميتة في ولاية تكساس في ١٤ و ٣١ آذار (مارس) الماضي على التوالي . وتم اعدام جيمس هاتشينز بالحقنة المميتة في ولاية كارولاينا الشمالية في ١٦ آذار (مارس) الماضي .**

**● كان من المقرر تنفيذ حكم الاعدام بالسجين جيمس اوتري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ وذكرت التقارير بانه قد جرى احكام ربطه على منصة الاعدام في المرحلة الاولى من عملية تنفيذ الحكم به بالحقنة المميتة عندما اوقفت السلطات تنفيذ الحكم ولم يتبق على اعدامه سوى ٣٠ دقيقة .**

**وذكرت مجلة نيوزويك الاميركية في ٩ نيسان (ابريل) الماضي ان تنفيذ حكم الاعدام بجيمس اوتري في شهر آذار (مارس) الماضي قد « استغرق ما لا يقل عن ١٠ دقائق قضى اوتري معظمها واعيا لما يدور حوله وهو يتلوى ويشكو من الالم » .**

**● كما تم ايقاف تنفيذ حكم الاعدام بجيمس هاتشينز ولم يبق سوى نصف ساعة على الموعد المقرر لاعدامه في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ .**

**لقد كانت منظمة العفو الدولية قد ارسلت طلبات تناشد فيها استعمال الرافة في قضايا السجناء السبعة جميعها .**

## اطلاق سراح السجناء ... سوازي لاند

اطلقت السلطات في سوازي لاند سراح كل من دوغلاس لوكهيل ، الذي ورد ذكره في صفحة سجناء الشهر في شباط (فبراير) ١٩٨٤ ، وأرثر خوزا ، في ٢٣ آذار (مارس) الماضي . وكانت السلطات قد اعتقلتهما دون توجيه تهم اليهما او محاكمتهما منذ منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٣ بعد اصدار اوامر اعتقال ادارية يقضي كل منها باعتقالهما لمدة ٦٠ يوما .

كما اطلقت السلطات سراح ابنتي دوغلاس لوكهيل التوأمين المدعوتين ثيمي في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣ .

## فيتنام

ورد الى منظمة العفو الدولية مؤخرا خبر اطلاق سراح هوانغ كام من فيتنام والذي ورد ذكره في صفحة سجناء الشهر في آذار (مارس) ١٩٨٤ .

## البرازيل

اطلقت السلطات في البرازيل صراح خوفينشو مازارولو وهو صحفي برازيلي كانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضيته باعتباره احد سجناء الرأي . وقد اخلي سبيل مازارولو يقضي حكما بالسجن لمدة اربعة اعوام صدر بحقه بموجب احكام قانون الامن القومي الذي جرى تعديله في الوقت الحاضر (راجع النشرة الصادرة في شباط (فبراير) ١٩٨٤ .

### اطلاق سراح السجناء وقضايا اخرى

ورد الى السكرتارية الدولية لمنظمة العفو الدولية في آذار (مارس) الماضي خبر اطلاق سراح ١٠٥ سجناء كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم او اجرت تحقيقات فيها . وقد كانت المنظمة قد تبنت ٥٧ قضية من هذه القضايا .

### عقوبة الاعدام

**ورد الى منظمة العفو الدولية خبر صدور احكام بالاعدام على ٤٠ شخصا في ١٤ بلدا وتنفيذ ٤٧ حكما بالاعدام في ١٠ بلدان خلال شهر آذار (مارس) ١٩٨٤ .**

### محاكمة غير عادلة في الغابون ...

تتمة الصفحة الأخيرة .

**انزينغو ولوك مفي اولومو وجان بيير نغيوما - متوغا وجيروم امبينا إنغويمبي وتوماس ديديما انزي وجان بيير انزوغا - انغويما وجان - بابتستي اوبيانغ اتوغا وميشيل اوفونو وسيمون اويونو أباعا وبول كالفن تومو .**

كما ناشدت المنظمة حكومة الرئيس بونغو لاعادة النظر في الاحكام القانونية المتعلقة بمحكمة امن الدولة وذلك بهدف ضمان انسجام الاجراءات التي تتبعها هذه المحكمة مع القواعد المعمول بها دوليا .

# الغابون : ١٦ شخصا لا يزالون في السجن عقب محاكمة غير عادلة

اصدرت السلطات في الغابون حكما بالسجن لمدة ١٢ عاما مع الاشغال الشاقة في سجن ليبيرفيل على مفتش يعمل في جهاز التعليم في الغابون لانه اشار على اعضاء جماعة سياسية بتقديم شكاويهم الى احد المستشارين الشخصيين لرئيس البلاد ولانه قام بدفع اجور نقلهم الى المكان المقصود . وقد صدر الحكم على المفتش المذكور لان احدى محاكم الامن في البلاد اعتبرت ارتباطه بهذه المجموعة تهديدا لامن الدولة واهانة موجهة الى رئيس البلاد .

يبلغ المفتش **جان ـ مارك** إكو من العمر ٥٥ عاما وكان يشغل سابقا منصب وزير التربية . وهو واحد من مجموعة تتألف من ١٦ شخصا اتهمتهم السلطات بالانضمام الى الجماعة السياسية المعارضة المذكورة وادانتهم محكمة امن الدولة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ويقضي ١٣ شخصا منهم الآن احكاما بالسجن لمدة ١٢ عاما بينما يقضي الثلاثة الاخرون احكاما بالسجن لمدة ٨ اعوام ، وتقترن كافة هذه الاحكام بالاشغال الشاقة .

وزعم عدد من هؤلاء السجناء انهم تعرضوا للضرب والمعاملة السيئة خلال فترة الاعتقال التي سبقت تقديمهم الى المحاكمة . وذكرت التقارير ان احدهم قد تعرض للتعذيب بالكهرباء .

لقد ذكر مراقب منظمة العفو الدولية الذي كان قد حضر جلسات المحاكمة بأن علامات الاضطراب العقلي كانت بادية على اثنين من السجناء لمذكورين . وافادت الانباء ان احدهما لا يزال يعاني من حالة الاضطراب العقلي المذكورة ، اما الاخر فقد طرأ تحسن على حالته الصحية الا انه لا يتلقى علاجا لداء البول السكري الذي يعاني منه .

لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضايا السجناء الستة عشر بأعتبارهم من سجناء الرأي الذين اودعتهم السلطات السجن بسبب ممارستهم الخالية من العنف لحقوقهم في التمتع بحرية الكلام .

وتعتبر محاكمتهم محاكمة غير عادلة ولم تتوفر ادلة في المحاكمة تشير الى انهم شكلوا تهديدا لامن الدولة او انهم استخدموا اساليب العنف او دعوا الى استخدامها .

وتستند المنظمة في اعتقادها هذا على النتائج التحقيق الذي قام به الاستاذ بكر والي اندايا ، عضو نقابة المحامين في داكار ورئيس فرع المنظمة في السينغال ، الذي قام بدور المراقب لجلسات المحاكمة بناء على طلب المنظمة والتي جرت في الفترة ما بين ١٠ و ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ ، وكذلك على المعلومات التي توفرت لديها عن محكمة امن الدولة في الغابون .

## نشر تقرير

لقد نشرت المنظمة تقريرا عن الغابون مؤلفا من (١١٢) صفحة تضمن نتائج التحقيق الذي قام به الاستاذ اندايا في ١٦ نيسان (ابريل) الماضي . (كما نشرت في نفس اليوم موجزا لذلك التقرير باللغة الانكليزية تحت عنوان (**محاكمة غير عادلة مع امور اخرى تثير قلق منظمة العفو الدولية في جمهورية الغابون**) .

ان اجراء المحاكمة المذكورة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ جاء نتيجة لتشكيل منظمة شعبية في عام ١٩٨١ تنتقد سياسة الحكومة

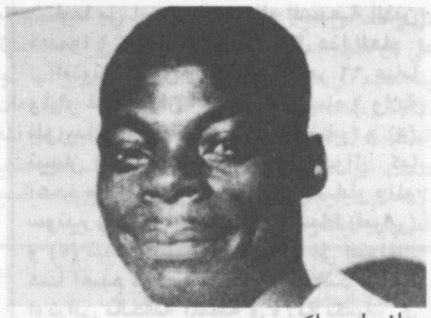

جان مادس إكو

والتي اطلق عليها اسم حركة التصحيح الوطني .

لقد قامت الحركة المذكورة في عام ١٩٨١ بنشر عدة بيانات تنتقد فيها السلطات وتدعو الى اجراء تعديلات في الدستور لتجيز تشكيل احزاب سياسية اخرى في الغابون .

وقد القت السلطات القبض على ستة اشخاص متهمين بالانضمام الى الحركة في ١٩٨١ . واعقب ذلك بأيام قليلة القاء القبض على ٢٠٠ شخص بعد قيامهم بمظاهرة في مدينة ليبير فيل حملوا فيها لافتات ووزعوا فيها منشورات تطالب بأستقالة حكومة الرئيس الحاج عمر بونغو وتشكيل حزب سياسي جديد واطلاق سراح الاشخاص الذين اعتقلوا في السابق .

بعد ذلك ، اخذ رجال السلطة المعتقلين الى عدة اماكن تابعة لجهاز الامن لغرض استجوابهم . وورد ان بعضهم قد تعرض للضرب . وبعد ساعات قليلة اخلت السلطات سبيل معظمهم .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ جرت محاكمة ٣٧ شخصا زعمت السلطات انهم اعضاء في حركة التصحيح الوطني ، ووجهت اليهم تهمة القيام بتشكيل جماعة سياسية تعتزم الاطاحة بالحكومة او القيام بعصيان مسلح . كما اتهمتهم ايضا بالحض على ارتكاب اعمال تشكل تهديدا لامن الدولة واهانة لرئيسها .

وكان من بين المتهمين البالغ عددهم ٣٧ شخصا ، عضو في البرلمان وموظفون ذوو مراكز كبيرة ومتوسطة ورئيس جامعة عمر بونغو واحد المعلمين وكاتب حسابات واحد الكتبة وسائق سيارة اجرة .

لقد زعم المدعي العام اثناء المحاكمة ان حركة التصحيح الوطني هي حركة غير شرعية تهدف الى الاطاحة بالحكومة . واضاف بأن المتهمين قد سعوا لتحقيق ذلك الهدف بالاتصال فعلا او السعي للاتصال بأعضاء الحكومة الفرنسية وبأشخاص اخرين في خارج البلاد ، وكذلك عن طريق طبع منشورات تحرض على اثارة الفتن والقيام بتوزيعها داخل البلاد .

ومضى يقول بأن منشورات الحركة كانت اهانة لرئيس الدولة ودليلا على ان الحركة تشكل تهديدا للامن القومي .

الا ان الادعاء العام لم يسع الى تحليل محتويات تلك المنشورات (جرى تقديم احد هذه المنشورات الى هيئة المحكمة الا انه لم يقرأ علنا) ، واكتفى بابلاغ المتهمين ان حركة التصحيح الوطني كانت تعتزم تعريض امن الدولة للخطر من وراء توزيع تلك المنشورات .

وعلى الرغم من اعتراف بعض المتهمين باشتراكهم في اصدار منشورات الحركة الا انهم انكروا ان الهدف من ورائها كان تهديد أمن الدولة أو اهانة الرئيس بونغو .

وانكر متهمون آخرون من بينهم جان ـ مارك ايكو أية صلة لهم بالحركة . وذكر جان ايكو ان المتهم **ميشيل اوفونو** (الذي اتهمته السلطات بالانضمام الى الحركة) والذي لم يسبق له معرفته ، كان قد فاتحه في امر طلب العون منه في السعي للاتصال بالرئيس بونغو والذي ذكرت الانباء انه كان قد ابدى رغبة في التحدث الى اعضاء حركة التصحيح الوطني .

واضاف ايكو قائلا : « اشرت على ميشيل افونو بمقابلة م . موريل وهو احد المستشارين الشخصيين لرئيس الدولة . كما اعطيته الفي فرنك (حوالي ٤ باونات استرلينية) ليستقل سيارة اجرة لتنقله (الى المكان المقصود) » .

ولم يقدم الادعاء العام اية ادلة تثبت ان ايكو كان عضوا في حركة التصحيح الوطني او انه قام بالاشتراك في نشاطاتها .

وادانت المحكمة تسعة وعشرين متهما واصدرت عليهم احكاما بالسجن تتراوح بين عام الى عشرين عاما مع الاشغال الشاقة ، من بينهم ١٣ متهما تلقوا احكاما بالسجن لمدة ٢٠ عاما .

وفي وقت لاحق اصدر الرئيس بونغو مرتين عفوا عاما على السجناء مما ادى الى انقاص ثمانية اعوام من كل حكم من تلك الاحكام ولايزال في السجن ١٦ شخصا ممن صدرت الاحكام عليهم في بداية الامر .

## دعوى لم يثبت صحتها

على الرغم من ان المحاكمة المذكورة كانت علنية واستطاع كل متهم الادلاء بشهادته بحرية الا ان منظمة العفو الدولية تعتقد ان المحكمة لم تلتزم بقواعد العدالة المعترف بها دوليا في عدة نواحي منها :

● لم يقر اي متهم بارتكابه الجرم المتضامن في التهمة الموجه ضده كما ان المدعي العام لم يفلح في اثبات ان المتهمين او حركة التصحيح الوطني شكلوا تهديدا لامن الدولة او وجهوا اهانة الى الرئيس بنغو . كما انه فشل حتى في اثبات ان كافة المتهمين كانوا اعضاء في حركة التصحيح الوطني (فقد انكر بعضهم انتماءهم اليها) . ومع ذلك كله ادانة المحكمة ٢٩ متهما وتلقى العديد منهم احكاما طويلة بالسجن .

● لم يعتمد المدعي العام الا على شهادة المتهمين انفسهم (فلم يكن هناك شهود اخرون) . الا ان المحكمة لم تأذن للمتهمين ولا للمحامين الذين عينتهم المحكمة للدفاع عنهم باجراء عملية الاستجواب والمناقشة وهي حق اساسي من حقوق الدفاع في محاكمة عادلة .

● ادعى بعض المتهمين في المحكمة انهم كانوا قد تعرضوا للضرب والمعاملة السيئة خلال فترة الاعتقال التي سبقت تقديمهم الى المحكمة . فإذا ثبت صحة هذه المزاعم فمن شأنها على قبولها كأدلة على التصريحات التي ادلوا بها (لقد اعتبرت المحكمة هذه المزاعم « غير نظامية » .

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس بنغو لاطلاق سراح المتهمين البالغ عددهم ١٦ شخصا والذين لا يزالون في السجن وهم :

**جان ـ ماريه ـ اوبام ولوك بينغونو ـ انسي وبولين بوتامبا مولونغوي وجان ـ مارك ايكو وصامويل ايلا اندونغ وجولزامبا وموبامبا ...**

**البقية على صفحة ٣**

منشورات منظمة العفو الدولية قيمة الاشتراك السنوى ٥ جنيهات استرلينية (١٢,٥ دولارا اميركيا) .

**1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Limited, Unit B, Roan Rstate, Mortimer Road, Mitcham, Surrey.**

# ملف عن التعذيب

## منظمة العفو الدولية

عدد ١ آيار (مايو) ١٩٨٤

# تركيا

كان موضوع استخدام التعذيب في تركيا يحتل موقعا بارزا بين اهتمامات منظمة العفو الدولية حتى قبل قيام الانقلاب العسكري في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ . فازدياد عدد المزاعم المتعلقة باستخدام التعذيب حدا بالمنظمة الى ارسال بعثة بحث الى تركيا في ايار (مايو) من ذلك العام حيث تبين للمنظمة ان وسائل التعذيب تستخدم بشكل منهجي واسع وان معظم الاشخاص الذين احتجزتهم اجهزة الشرطة او السلطات المسؤولة عن تنفيذ الاحكام العرفية قد تعرضوا للتعذيب مما ادى الى وفاة البعض منهم من جرائه .

لقد ازداد عدد المزاعم المتعلقة باستخدام التعذيب والتقارير عن حوادث وفاة المعتقلين اثناء الاحتجاز عقب وقوع الانقلاب المذكور . ويعزى ذلك بلا شك الى ازدياد عدد الاشخاص المحتجزين واطالة فترات الحجز الانفرادي منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ بعد إدخال تعديلات على لوائح القوانين العرفية .

وتوضح المقتطفات التالية المأخوذة من المقدمات الواردة لكل باب من الابواب الخاصة بتركيا والتي تضمنتها تقارير منظمة العفو الدولية خلال الاربع سنوات الماضية مدى اصرار السلطات التركية على المضي في تعذيب السجناء خلال العقد الحالي :

١٩٨٠ - أبدت منظمة العفو الدولية قلقها بشأن سجناء الرأي والتشريعات التي تجيز اصدار احكام بالسجن عليهم . وكذلك المعاملة او العقوبات القاسية واللا انسانية والمهنية التي يتعرض لها السجناء .

١٩٨١ - أبدت منظمة العفو الدولية قلقا كبيرا بشأن التعذيب والاعدامات و ...

١٩٨٢ - خضعت تركيا للاحكام العرفية طوال عام ١٩٨١ . وابدت منظمة العفو الدولية قلقها بشأن الآف الاشخاص الذين اودعوا السجون . ولقي معظمهم هذا المصير لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية . وقد استخدمت وسائل التعذيب بشكل واسع ...

١٩٨٣ - اظهرت منظمة العفو الدولية قلقها بشأن الاعداد الكبيرة من سجناء الرأي وبشأن استخدام اساليب التعذيب والمعاملة السيئة ضد السجناء السياسيين بشكل منجهي واسع .

وقد استمر ورود مزاعم بشأن استخدام وسائل تعذيب السجناء السياسيين بشكل منهجي واسع طوال عام ١٩٨٣ ولم يطرأ تغيير ملحوظ على نمط هذه المزاعم خلال عام ١٩٨٤ .

**سيما اغور التي تزعم ان رجال الامن التركي قاموا بتعذيبها هي وزوجها .**

وردت هذه الكلمات في شهادة سجين سياسي سابق في تركيا تسلمتها منظمة العفو الدولية مؤخرا .وادلت بهذه الشهادة سيما اوغور التي كانت تواصل دراستها عندما القت السلطات التركية القبض عليها في شباط (فبراير) ١٩٨١ وتزعم فيها انها تعرضت للتعذيب يوميا لما مجموعه ٤٧ يوما في احد مراكز الاعتقال في العاصمة التركية انقرة . كما زعمت انها تعرضت للضرب والمعاملة القاسية واللا انسانية والمهينة بشكل متواصل لمدة ١٤ شهرا في سجن ماماك العسكري .

البقية على صفحة ٢

### شهادة سجين سابق

« ارخيت العصابة الموضوعة على عيني والقيت نظرة على ما حولي . كان المنظر مروعا ! فقد تكدس في الممر الاشخاص الذين كانوا ينتظرون دورهم ليخضعوا للتعذيب . وكان رجال التعذيب يقودون عشرة اشخاص معصوبي العيون ومجردين من كافة ملابسهم جيئة وذهابا في الممر المذكور وينهالون عليهم بالضرب لاجبارهم على ترديد اناشيد عسكرية رجعية . اما الاشخاص الاخرون الذين لم يكونوا قادرين على الوقوف على ارجلهم فقد قام رجال التعذيب بربطهم الى شبكات انابيب التدفئة .

« وكان رجال التعذيب قد قاموا بتجريد رجل مسن في حوالي الخمسين من عمره من جميع ملابسه وارغموه على القيام بتوزيع كميات الخبز على المعتقلين ، كما اجبروه على مشاهدة اطفاله اثناء تعذيبهم وفعلوا معهم الشيء نفسه .

« وقام رجال التعذيب بركل الاشخاص الممددين على الارض وتوجيه اللكمات اليهم . ولا يتوقف التعذيب ابدا » .. وحتى عندما يتوقفون عن تعذيب المرء جسديا فان صرخات الاخرين تحت التعذيب تعذبه نفسيا . فبعد مضي فترة قصيرة على احتجازي في ذلك المكان صار بمقدوري التمييز بين اساليب التعذيب المستخدمة من سماع الصرخات فقط » .

تتمة صفحة - ١ -

كما زعمت سيما ان وسائل التعذيب التي خضعت لها اشتملت على الصدمات الكهربائية والركل بالاقدام وتوجيه اللكمات والضرب باستخدام الهراوات والفلقة (الضرب المتواصل على باطن القدم) . كما زعمت ايضا ان رجال التعذيب علقوها من ذراعيها باستخدام حبال مربوطة بانابيب المياه في السقوف وربطوها بشبكة انابيب التدفئة وسلطوا عليها خراطيم المياه الباردة التي تعمل بالضغط العالي .

واضافت سيما بان رجال التعذيب هددوها باستخدام الكهرباء لجعلها عقيمة كما هددوها امام زوجها بالاغتصاب . وقالت ايضا ان زوجها خضع للتعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية الى اعضائه الجنسية بحضورها كما خضعت هي لنفس الاسلوب بحضور زوجها .

وتتوافق الشهادة التي ادلت بها سيما اوغور عن مركز الاعتقال الذي كانت فيه وعن سجن ماماك مع الشهادات التي وردت من سجينين سابقين كانا محتجزين في نفس الفترة ويعيشان الان خارج البلاد . كما ان الشهادات الثلاث تنسجم مع المعلومات الاخرى عن المركزين المذكورين والتي وردت الى منظمة العفو الدولية في السابق . ونورد في مواضع متعددة من هذا التقرير مقتطفات من الشهادات المذكورة .

ويتضمن التقرير ايضا شهادات وردت الى المنظمة من سجناء سابقين اخرين في تركيا . الا ان المنظمة غير قادرة على اثبات صحة كافة التفاصيل الواردة في هذه الشهادات لكنها وجدت انها تتوافق في مجملها مع المعلومات التي وردت اليها من تركيا في السنوات الماضية .

# التعذيب والضرب المتكرر في مراكز الشرطة والسجون العسكرية

**على الرغم من ان معظم المزاعم التي ترد الى منظمة العفو الدولية تتعلق باستخدام وسائل التعذيب ضد المعتقلين السياسيين ، فان المنظمة تستلم بين الحين والاخر تقارير عن اشخاص متهمين بارتكاب جرائم عادية يقعون ضحية التعذيب لغرض انتزاع الاعترافات منهم . وتوحي المعلومات التي وردت الى المنظمة في السنوات العديدة السابقة بشكل واضح بان الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم عادية يخضون عادة للتعذيب في مراكز الشرطة التركية . تورد اغلب هذه التقارير وصفا لاساليب الضرب المستخدمة في التعذيب ولاسيما اسلوب الفلقة .**

غير ان كافة المعلومات المفصلة عن استخدام التعذيب المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية تتعلق بالسجناء السياسيين الذين ذكرت الانباء انهم تعرضوا الى حد ما الى المعاملة السيئة خلال فترة احتجازهم . ويبدو ان بعض المعتقلين من الشخصيات المعروفة لم يتعرضوا للتعذيب وابرزهم اولئك الذين اعتقلوا لارتباطهم بجمعية السلام التركية واعضاء البرلمان السابقين الذين احتجزوا بعد قيام الانقلاب المذكور مباشرة . الا انهم لا يشكلون الا مجموعة صغيرة من الحالات التي وصلت الى علم المنظمة .

وتفيد المزاعم المذكورة بان رجال الشرطة قاموا باستخدام اساليب التعذيب في مراكزهم في اغلب الحالات ، الا ان مزاعم مفصلة وردت الى المنظمة تشير الى وقوع عمليات التعذيب في المؤسسات العسكرية في منطقة ديار بكر وفي سجن ديار بكر العسكري (انظر صفحة ٧) وكذلك في سجن ماماك العسكري الواقع قرب مدينة انقرة . كما وردت تقارير عن سجناء تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة في عدد من المؤسسات العسكرية الاخرى بما في ذلك سجن ماترين العسكري في مدينة استانبول وسجن أرضروم العسكري في الجزء الشرقي من تركيا .

## حاكم السجن امر بضرب السجناء

عقب وفاة المدعو إلهان إردوست اثناء الاحتجاز في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ، اعد حاكم سجن ماماك العسكري الكولونيل راسي تاتيك بيانا قدمه الى مدعي الاحكام العرفية العام في مدينة انقرة جاء فيه :

« كنت قد اصدرت اوامري التي تقضي بضرب كل سجين بهراوة مرة او مرتين في الجزء الاسفل من الجسم على المناطق المحرمة (الارداف) وعلى راحة اليد وتحذيره من عدم العودة الى السجن مرة اخرى . وقد جرى كل هذا بعد اكمال الاجراءات الاولية الخاصة بالسجناء وباستثناء الاشخاص المسنين والنساء والاطفال والمصابين بالعاهات الجسدية ولن انكر انني قد اصدرت هذا الامر فهدفي هو حفظ النظام والانضباط » .

لقد اشتملت وسائل التعذيب على الصدمات الكهربائية والفلقة واطفاء السجائر في جسم الضحية وتعليق الاشخاص من ايديهم او اقدامهم من السقوف لفترات طويلة والضرب والاعتداء على كافة اعضاء الجسم بما في ذلك الاعضاء التناسلية .

ويتعرض السجناء عادة لاشد انواع التعذيب قسوة خلال فترة الاعتقال (عندما يوضع السجين في الحجز الانفرادي) . ويجيز القانون احتجاز السجناء لفترة تصل ٤٥ يوما قبل تقديمهم الى احدى المحاكم لتقرر اما توجيه الاتهام اليه او اطلاق سراحهم . ويبدو ان الهدف الرئيسي من وراء استخدام اساليب التعذيب هو انتزاع معلومات او اعترافات على الرغم من ان عنصر التهديد هو احد العناصر المهمة ايضا .

كما يبدو ان استخدام اسلوب الضرب المتكرر في السجون العسكرية ، حيث يرسل الاشخاص بعد توجيه الاتهام اليهم او ادانتهم ، لا يهدف الا الى حفظ النظام والانضباط في هذه السجون . غير ان معلومات وردت الى المنظمة حول سجناء تم استجوابهم وتعذيبهم مرة اخرى حتى بعد قضائهم بضع سنوات في السجن .

**● ممتاز كوتان الذي اودع السجن منذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ وهو محام يبلغ من العمر ٤١ عاما تبنت منظمة العفو الدولية قضيته باعتباره احد سجناء الرأي . وذكرت التقارير انه قد تعرض للتعذيب اثناء استجوابه في الفترة المذكورة . وفي (يوليو) ١٩٨٢ حكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات لانتمائه الى احدى المنظمات الكردية وبسبب ما زعمته السلطات من قيامه بنشاطات انفصالية . وورد انه تعرض للتعذيب بشكل متكرر طوال فترة سجنه وبان صحته قد تعرضت الى الخطر في آب (اغسطس)١٩٨٣ .**

**● مهدي زانا - وقد تبنته المنظمة ايضا كاحد سجناء الرأي ، يمضي حكما بالسجن لمدة ٢٤ عاما وذكرت الانباء ان الحكم المذكور قد صدر بحقه بسبب ما زعمته السلطات من اشتراكه في نشاطات انفصالية قامت بها عناصر كردية وقد اعتقل عقب قيام الانقلاب العسكري في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ مباشرة وذكرت التقارير انه هو الاخر قد تعرض للتعذيب بشكل متكرر طوال مدة سجنه . (ولا يزال الرجلان معتقلين في سجن ديار بكر العسكري) .**

وتشتمل الادلة على استخدام وسائل التعذيب في تركيا على شهادات السجناء الحاليين والسابقين ، والتي تكون في بعض الحالات مدعمة بتقارير طبية وافادات مقرونة باليمين ترد من زملاء السجين او من اقربائه . وكذلك على الادلة التي تعرض على المحاكم

**● في احدى جلسات المحاكم التي جرت في مدينة ارضروم في (٢) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ ، مثل المدعو نور الدين بايوت امام المحكمة وهو معصوب الرأس وزعم انه يعاني من جروح في الرأس بسبب تعرضه للتعذيب . كما قام المدعو صالح التنداغ بخلع ملابسه وعرض على المحكمة علامات على جسمه زعم انها كانت للتعذيب الذي تعرض له . وقد وجهت اليهما بموجب احكام المادة ١٢٥ من القانون الجنائي التركي تهمة القيام بنشاطات انفصالية والانضمام الى الحزب الاشتراكي في كردستان التركية .**

**وزعم السجينان ان اساليب التعذيب في سجن ارضروم العسكري اشتملت على اساليب الضرب الوحشي والفلقة والضرب باكياس الرمل .**

ومنذ وقوع الانقلاب في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ومنظمة العفو الدولية تطالب السلطات التركية بشكل متكرر باجراء تحقيق في المزاعم التي تتعلق بالتعذيب ولاسيما عندما تشير هذه المزاعم الى حدوث وفاة بسبب التعذيب .

لقد بعثت منظمة العفو الدولية الى السلطات التركية اسماء ما يزيد على ١٠٠ شخص ورد انهم لقوا حتفهم اثناء الاحتجاز منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ . واستجابة لطلب المنظمة بعثت السلطات بمعلومات عن ٨١ حالة من تلك

الحالات . وذكرت هذه السلطات انها تجري في الوقت الحاضر تحقيقات ومحاكمات في ٢٥ حالة من الحالات المذكورة . اما فيما يتعلق بالحالات الاخرى ، فان المعلومات الواردة تشير الى حدوث الوفاة بسبب الانتحار او الحوادث المفاجئة او المرض او قلة توفر معلومات او اية سجلات عن اعتقال الاشخاص المعنيين . وفي تسع حالات علمت المنظمة ان الشخص المقصود لايزال على قيد الحياة .

... وفي حالة عدم إستلام أجوبة على استفساراتها فإن المنظمة لا تدري شيئا عن اجراء مثل هذه التحقيقات أو عدم إجرائها .

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٨٢ اعترف وزير الدولة التركي إلهان أوزتراك بشكل علني بوفاة ١٥ سجيناً تحت التعذيب منذ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ .

إلا أن تقريراً صدر من مقر رئاسة الاركان العامة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ أفاد بأن التحقيقات في ٢٠٤ حالة وفاة قيل أنها وقعت بسبب التعذيب ، قد أظهرت ان التعذيب لم يكن سبباً في الوفاة إلا في اربع حالات . ويزعم التقرير ان ٢٥ حالة وفاة حدثت لاسباب طبيعية وان ١٥ سجيناً كانوا قد انتحروا وان خمسة آخرين لقوا مصرعهم اثناء محاولتهم الهرب بينما اسفرت معارك عن مقتل ٢٥ سجيناً آخراً .

ويضيف التقرير انه حتى ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ بدأت سلطات الأحكام العرفية بالتحقيق في ٥٤٠ قضية عقب ورود مزاعم تتعلق باستخدام التعذيب . وقد واصلت السلطات التحقيق في ٣١٦ قضية من تلك القضايا بينما لم تتوفر لديها أدلة كافية للادانة عند التحقيق في ١٧١ قضية اخرى .

وكانت المحاكم تنظر في ٣٧ قضية بينما اختتمت المحاكمات في ١٦ منها عند صدور التقرير . وأصدرت المحاكم احكاماً بتبرئة أربعة وثلاثين وأصدرت بحق ١٥ آخرين احكاماً لفترات مختلفة . ومن بين أولئك الذين تمت محاكمتهم كان هناك ١٧ شخصاً رهن الاحتجاز بينما كان ٧٦ شخصاً مطلق السراح .

ومن المشكوك فيه قيام السلطات بالتحقيق في المزاعم التي ترد اليها حول استخدام التعذيب . فقد أوردت الصحف التركية وحدها تقارير عن مئات من المتهمين في محاكمات سياسية والذين تراجعوا عن البيانات المنسوبة اليهم زاعمين أنها انتزعت منهم تحت ضغط التعذيب .

## مركز قيادة الشرطة في انقرة يرد ذكره في شهادات معتقلين سابقين

**يعتبر مركز قيادة الشرطة في انقرة من اكثر الاماكن التي يرد ذكرها بشكل متواتر في شهادات السجناء السابقين على اعتبار انه احد مراكز التعذيب في تركيا .**

وتشكل هذه القيادة مركزا لنشاط الفرع الاول التابع لمديرية الأمن في مدينة أنقرة والذي شاع عنه استخدامه كمركز للتعذيب بناية خاصة ضمن القيادة المذكورة يطلق عليها اسم (مختبرات التقييم والبحوث) .

وعلى مر السنين تلقت منظمة العفو الدولية اعداداً كبيرة من التقارير عن أشخاص جرى تعذيبهم في مركز قيادة الشرطة المذكور ولا سيما مبنى مختبرات التقييم والبحوث . ومن ضمن

**التقطت هذه الصورة مباشرة بعد انهيار السجين اولفي اوغوز البالغ من العمر ٤١ عاماً اثناء زيارة قام بها الصحفيون الاتراك الى سجن ماماك العسكري في شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ . وكانت السلطات التركية قد وجهت الدعوة الى الصحفيين الاتراك لزيارة السجن عقب انتشار الدعاية في الخارج حول المزاعم المتعلقة بوفاة السجناء اثناء الاحتجاز في مراكز الاعتقال التركية .**

**وكانت السلطات المذكورة قد استثنت من دعوتها مراسلي الصحف الاجنبية . لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضية اولفي اوغوز باعتباره احد سجناء الراي . وكانت السلطات التركية قد القت القبض عليه في ايار ( مايو ) ١٩٨١ ولا تزال محاكمته جارية مع ما يزيد على ٢٠٠ شخص آخر بتهمة الانضمام الى عضوية الحزب الشيوعي التركي . وذكرت التقارير انه تعرض للتعذيب اثناء اعتقاله وانه ذكر امام احدى المحاكم العسكرية في انقرة بان السلطات قد انتزعت اعترافا منه اثناء التعذيب .**

**واضافت التقارير انه عندما شاهد الكولونيل راسي تاتيك ، حاكم سجن ماماك العسكري ( انظر العمود ٢ على الصفحة السابقة ) ، السجين ينهار امام الصحفيين الاتراك صاح قائلا : « إنه يصطنع الانهيار » ثم أمر احد الاطباء بفحصه واعلن هذا ان السجين يعاني من « اجهاد عصبي » واضاف قائلا : ان هذه حالة شائعة في سجن ماماك العسكري .**

ضحايا التعذيب (**أيانيكميا بيكيل**) التي احتجزت في المبنى المذكور بعد إلقاء القبض عليها في تموز (يوليو) ١٩٨١ ، والتي تبنت المنظمة قضيتها كاحدى سجينات الرأي . ويضم هذا التقرير الخاص بالتعذيب قضيتها ضمن قضايا المناشدة .

كما تلقت المنظمة مؤخراً تقارير في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤ تفيد بأن المدعو **سيفجي كيليك** و ١٤ معلماً آخراً قد تعرضوا للتعذيب اثناء احتجازهم في مركز قيادة الشرطة المذكور وربما جرى احتجازهم في مبنى مختبرات التقييم والبحوث .

ونورد فيما يلي المعلومات التي استقيناها من شهادات ثلاثة معتقلين وردت مؤخراً الى المنظمة . وهؤلاء المعتقلون هم : **سيما أوغار ونورسال بيلماز ومريم سينديل كولاكوجلي** اللاتي زعمن أنهن تعرضن للتعذيب في مبنى مختبرات التقييم والبحوث خلال عام ١٩٨١ وكذلك في سجن ماماك العسكري الذي تم نقلهن اليه في وقت لاحق .

وقد صدرت احكام (غيابية) بحقهن في أيار (مايو) ١٩٨٣ بالسجن لمدة ست سنوات وثمانية عشر شهراً وذلك لانضمامهن الى عضوية إحدى المنظمات المحظور نشاطها في تركيا .

وتزعم سيما أوغار ان السلطات ألقت القبض عليها وعلى زوجها في منزل احد اصدقائهما في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٨١ وقادوهما معصوبي العيون الى مبنى مختبرات التقييم والبحوث حيث جرى استجوابهما وتعذيبهما . واحتجزت السلطات سيما أوغور في المبنى لمدة ٢١ يوماً نقلت خلالها مرتين الى المستشفى وقضت ليلة في احد ردهات الطواريء حيث قام الاطباء بتغذيتها عن طريق حقن في الوريد . وزعمت انها طلبت من الاطباء الاشارة في تقاريرهم الرسمية الى وجود علامات التعذيب على جسدها إلا انهم رفضوا الاستجابة لطلبها .

ثم نقلتها السلطات من مبنى مختبرات التقييم والبحوث الى أحد سجون النساء حيث احتجزتها هناك لفترة ٢٥ يوماً بعدها أطلقت سراحها . (وفي نفس الفترة نقلت السلطات زوجها الى سجن ماماك العسكري وهو لا يزال هناك يقضي حكماً بالسجن لمدة ١٠ سنوات وثمانية أشهر) .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ألقت السلطات القبض عليها مرة أخرى واحتجزتها في مبنى مختبرات التقييم والبحوث حيث تعرضت للتعذيب لما يزيد على ٢٦ يوماً تلت اعتقالها . وزعمت انها أمضت معظم تلك الفترة في الحجز الانفرادي وفي زنزانة حالكة الظلمة . كما إدعت هي وسجينتان أخريتان بأن السلطات قامت بتعذيبهم وهم معصوبي العيون .

وذكرت سيما أوغور في المزاعم التي اوردتها حول تعرضها للتعذيب بأن السلطات بدأت بتعذيبها مباشرة بعد وصولها الى مبنى مختبرات التقييم والبحوث . وشملت اساليب التعذيب التي خضعت لها اجبارها على الوقوف على قدم واحدة والانحناء على احد الجدران ملقية كل ثقلها على الاصبع الكبير . كما تعرضت للضرب والركل بالاقدام واللكمات . كما قام رجال التعذيب بربط ذراعيها المدوتين والانابيب التي في سقف المكان وتركها معلقة كشخص مصلوب . ووصفت (سيما) ذلك بقولها « لقد أحسست كأن ذراعي سينفصلان عن جسدي وأزداد الالم حدة حتى طغت صرخاتي على أصوات رجال التعذيب » .

كما أوردت (سيما) وصفاً لاسلوب تعذيبها

بأستخدام أحد اطارات السيارات حيث حشرها رجال التعذيب في الاطار حتى ألتوى جسدها التواء كاملا واخرجوا رأسها ويديها ورجليها من احد اطراف الاطار بينما ظهر القسم الاسفل من ظهرها وارادفها من الطرف الاخر . ثم قاموا بضربها على باطن القدمين باستخدام عصا غليظة ـ وقالت سيما . عن هذا الاسلوب « لقد قاسيت من اسلوب تعذيب الفلقة » .

كما تعرضت (سيما) الى التعذيب بأستخدام الصدمات الكهربائية حيث زعمت ما يلي : « قام رجال التعذيب بتبليل المنطقة الواقعة بين أعلى الفخذين وتوجيه الصدمات الكهربائية اليها ... وصرخ بي أحد رجال التعذيب : اذا امتنعت عن تلبية طلباتنا فسنستمر في توجيه الصدمات الكهربائية الى المبيضين حتى تصبحي عقيمة » . كما قام رجال التعذيب بتجريدها من كامل ملابسها وتوجيه خراطيم الماء البارد التي تعمل بالضغط العالي الى جسدها .

وتورد (سيما أوغور) في شهادتها وصفاً لمبنى مختبرات التقييم والابحاث المكتظ بالمعتقلين المكدسين في ممراته ولاصوات الضوضاء التي لا تنقطع ـ صياح رجال التعذيب بأصوات عالية وصرخات ضحايا التعذيب « حتى بات النوم أمراً مستحيلا »

وفي اليوم الثاني لاعتقالها خيل اليها أنها سمعت صرخات زوجها وبعدها تقول ... « قادني رجال التعذيب وانا معصوبة العينين الى غرفة التعذيب المواجهة لزنزانتي . وبعد دخولي الغرفة نزعوا العصابة عن عيني لارى على وجه اليقين انه زوجي .

« كان ملقى وهو مجرد من ملابسه قرب حائط مغطى بالاجر الاسود وكانت يداه موثوقتين الى ظهره بينما قام رجال التعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية الى اعضائه التناسلية .

« وبعد ان قاموا بعرضه علي وهو في ذلك الوضع ، اعادوا ربط العصابة على عيني واخبروني بصوت كان باستطاعة زوجي سماعه مهددين بالقيام بتجريدي من ملابسي واغتصابي .

« لقد طلبوا منا الكشف عن عناوننا . واخبروني ان باستطاعتي انقاذ زوجي اذا كشفت لهم عن العنوان .

وزعمت سيما أنها وزوجها رفضا الكشف عن العنوان خوفاً من تعريض اصدقائهما الى الخطر .

« وفي وقت لاحق قاموا مرة ثانية بتعليقي من السقف ووجهوا تياراً كهربائياً الى اصابع قدمي . وكنت فاقدة الوعي بعض الشيء عندما أدخلوا زوجي غرفة التعذيب ، واخبروه أن باستطاعته انقاذي اذا أخبرهم بما يريدون معرفته .

وزعمت (سيما) ان السلطات جلبت زوجها من سجنه الى مبنى مختبرات التقييم والبحوث اثناء فترة اعتقالها للمرة الثانية في المبنى المذكور وقاموا بتعذيبه لمدة اسبوع .

واضافت قائلة ان زوجها قام في وقت لاحق بوصف احدى وسائل التعذيب التي تعرض لها أثناء محاكمته . وكان رجال التعذيب قد أطلقوا على ذلك الاسلوب اسم « الطريقة الفلسطينية » حيث قاموا بربط وثاق يدي زوجي وقدميه خلف ظهره ثم تعليقه بحبل مربوط الى أطرافه الاربعة ورأسه يتدلى بأتجاه الارض .

وتتضمن الشهادات التي أدلت بهما السجينتان نورسال يلماز ومريم كولاكوجلو

**تظهر في الصورة مريم سيندبل كولاكونجلو ( الى اليسار ) ونورسال يلماز اللتان تزعمان انهما قد تعرضتا للتعذيب في مركز مختبرات التقييم والبحوث . في مركز قيادة الشرطة في انقرة واثناء اعتقالهما في سجن ماماك العسكري في وقت لاحق .**

الكثير من نفس اساليب التعذيب الوحشية التي تعرضت لها سيما أوغور وغيرها من السجناء ، حيث تصف كل منهما كيف قام رجال التعذيب بضربها وركلها وتوجيه الكلمات والصدمات الكهربائية اليها وتعليقها بأنابيب السقوف (بما في ذلك استخدام « الطريقة الفلسطينية ») .

كما تعرضت كل منهما الى اسلوب الفلقة وبأستخدام « اطار السيارات » وتوجيه خراطيم الماء البارد الى جسديهما .

● وتزعم نورسال يلماز قائلة : « قام رجال التعذيب بتعليقي من الرسغين ثلاث مرات .. وفي احدى المرات ارغموا خطيبي على مشاهدتي اثناء التعذيب ...

وبالمثل قاموا بارغامي على مشاهدته اثناء تعذيبه . فقد قاموا بتعليقه من رسغيه على احد الجدران مما ادى الى تقوس جسده بسبب الالم كما اعتقد . وكانوا قد وضعوا عصابة على عينيه وقاموا بنزع سرواله وكان ذلك دليلا على انهم قاموا بتوجيه الصدمات الكهربائية الى عضوه التناسلي . وقد اكد زوجها هذا الاستنتاج . وقد استمر لفترة طويلة يقذف دما مع البول وذلك بسبب تعرضه للتعذيب الشديد .

« وفي احد الايام شاهدتهم من خلف العصابة الموضوعة على عيني يفعلون شيئاً ما لساقه في الممر ، وعندما اقتربت منهم رأيتهم يغسلون جرحاً عميقاً يمتد على طول كامل قدمه وقد ظهر للعيان عظم الكاحل » .

لقد ألقت السلطات التركية القبض على نورسال يلماز وخطيبها (الذي تزوجته في وقت لاحق) وشقيقتها واحد أصدقائها في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٨١ . وزعمت نورسال ان السلطات قامت بتعذيبهم جميعاً في مبنى مختبرات التقييم والبحوث حيث جرى أحتجازها هناك مرتين . وقد أمضت فترة (٢٥) يوما في أول مرة أعتقلت فيها و (٢٣) يوما آخر عندما ألقي القبض عليها ثانية في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي . وتلا ذلك نقلها الى سجن ماماك العسكري حيث امضت هناك فترة ١٤ شهرا . ولايزال زوجها محتجزا في السجن المذكور حيث يقضي حكما بالسجن لمدة ٢٥ عاما . وتقول مريم سيندبل كولاكونجلو أن السلطات قامت باحتجازها في مبنى مختبرات التقييم والأبحاث لمدة ٢٣ يوما ابتداء من ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ . بعدها نقلت الى سجن ماماك العسكري واحتجزت هناك لما يزيد قليلا عن العام الواحد حتى موعد اطلاق سراحها في ٢٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ .

وتضيف مريم قائلة : « عندما دفعوا بي الى داخل سيارة الشرطة ، انهالت علي الركلات بالاقدام وكانت هذه بداية لساعات طويلة من الاهانات للكرامة الانسانية والتي لا يمكن ان تخطر ببال احد . وتلقيت الركلات بالاقدام واللكمات بالايدي جواباً على تساؤلاتي عما كان يحدث وعن الجهة التي يقصدونها ، وعندما ادخلوني السيارة وضعوا عصابة على عيني وقام رجل الشرطة الجالس بجانبي بوضع رأسي بين ساقيه وبدأ ينهال بالضرب على رقبتي قائلا « نحن ذاهبون الى ما يمكن ان يسمى صالونا للتجميل . ستدخلينه بشكلك الحالي وتخرجين منه بشكل مختلف » .

وتتحدث مريم عن احدى المرات التي اعتقلت فيها في احد زنزات مختبرات التقييم والبحوث قائلة :« لم اكن قادرة على التمييز بين النهار والليل .. فالصراخ لم ينقطع . وكانت الابواب تفتح وتغلق باستمرار . وكان رجال التعذيب يقتادون أشخاصا الى الخارج ويدخلون آخرين وسط سيل من الركلات والشتائم » .

« كنت ملقاة في الزنزانة فاقدة الوعي بعض الشيء عندما جاء رجال التعذيب الى الزنزانة وسحبوني الى الخارج حافية القدمين لان حذائي لم يعد صالحاً للارتداء . ثم حملوني الى نفس الغرفة التي عذبوني فيها اول مرة حيث كانوا يقومون بتعذيب زميل لي بأستخدام اسلوب الفلقة . وكانوا ينهالون عليه بالضرب بكل ما يملكون من قوة بينما كانوا يوجهون الي عبارات ويقومون بأفعال لا ينبغي ان تقال او تحدث لامرأة بهدف ممارسة الضغط عليه » .

## سجن ماماك العسكري

**قالت مريم كولاكونجلو : « لقد سمعت قبل إلقاء القبض علي بأن استخدام التعذيب ليس مقصوراً على مركز قيادة الشرطة وانما تجري ممارسته باشكال مختلفة في السجن ايضاً . وهذا ما أكدته تجربتي الشخصية اثناء وجودي في سجن ماماك العسكري » .**

تعكس الشهادات التي ادلى بها ثلاثة معتقلين سابقين صورة قاتمة لاحوال السجناء داخل سجن ماماك الذي يخضع لنظام اقرب الى النظام العسكري ويمتاز بالتعسف والقسوة . ويزيد من هذه القسوة العقوبات التي تفرضها سلطات السجن بما في ذلك الضرب المبرح والحجز في « زنزانات الموت » المكتظة وغير الصحية وحرمان السجناء من امتازاتهم بما في ذلك منع زيارات الاقرباء لهم .

**البقية صفحة ٦**

# قضايا المناشدة

## باسا اوزون

**هو احد الأعضاء المؤسسين لاحدى منظمات الشباب الثقافية الكردية . القي القبض عليه عام ١٩٧٩ ولايزال رهن الاحتجاز . وذكرت التقارير انه تعرض للتعذيب عدة مرات في سجن ديار بكر العسكري . ويعتقد انه تعرض للتعذيب اخيرا قبل فترة وجيزة خلال الاضراب عن الطعام في السجن المذكور والذي انتهى في ٣ آذار (مارس) ١٩٨٤ . وورد ان صحته قد تعرضت للتدهور .**

يبلغ باسا اوزون من العمر ٣١ عاماً و كان يواصل دراسته في احد معاهد إعداد المعلمين في مدينة كونيا عندما القت السلطات التركية القبض عليه مع ما يزيد على ٢٠٠ عضو آخر من اعضاء الجمعية الديموقراطية الثقافية التقدمية . لقد كانت المنظمة المذكورة تتمتع بصفة شرعية قبل تجريدها من كافة حقوقها المدنية بموجب الاحكام العرفية التي اعلنت في ديار بكر في نيسان ( إبريل ) ١٩٧٩ .

افتتحت جلسات محاكمة اعضاء الجمعية المذكورة في ديار بكر حيث مثل المتهمون امام محكمة عسكرية في ١٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٠ . وفي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ اضيف اليهم المتهمون من اعضاء حزب العمال الكردي .

وذكرت التقارير ان عدد المتهمين قد ازداد بحلول ١ آذار ( مارس ) ١٩٨٤ الى ٦٢٥ شخصا كان جميعهم متهمين بالقيام بنشاطات انفصالية كردية .

واضافت التقارير ان باسا اوزون قد تعرض لتعذيب شديد بعد تقديمه بيان دفاع مؤلفا من ١٦ صفحة اثناء انعقاد الجلسة الاولى من المحاكمة في شهر تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٠ . وورد انه كان عاجزاً عن المشي عند تقديمه الى جلسة المحاكمة في ١٩ آذار ( مارس ) ١٩٨١ وان صوته كاد ان يكون غير مسموع عندما حاول ان يروي لهيئة المحكمة قصة تعرضه هو بعض السجناء الآخرين الى التعذيب .

وذكرت التقارير ان رجال التعذيب قاموا بتعليقه من قدميه لما يزيد على ٢٢ يوماً ووجهوا الصدمات الكهربائية الى عدة مناطق من جسمه وذلك قبل انعقاد جلسة المحاكمة المذكورة .

واضافت هذه التقارير ان السلطات قد احتجزته عدة مرات في ما يطلق عليه اسم « زنزانات الموت » في سجن ديار بكر العسكري رقم ( ٥ ) .

وبعث المحامي الكردي سيرافيتين كايا برسالة في ١٥ آب ( اغسطس ) ١٩٨٢ ذكر فيها ان احدى قدمي باسا اوزون كانت سوداء في تلك الفترة واصبحت متيبسة بسبب المعاملة القاسية التي كان يتلقاها . والجدير بالذكر ان المحامي المذكور كان محتجزاً في سجن ديار بكر العسكري في الفترة الواقعة ما بين شهر شباط ( فبراير ) الى ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨١ ويعيش الان في المنفى .

وذكرت التقارير ان السلطات قد وضعت باسا اوزون في الحجز الانفرادي اثناء قيامه بثلاثة اضرابات عن الطعام في سجن ديار بكر . وقد قام الاضراب الاول في الفترة الواقعة ما بين تموز

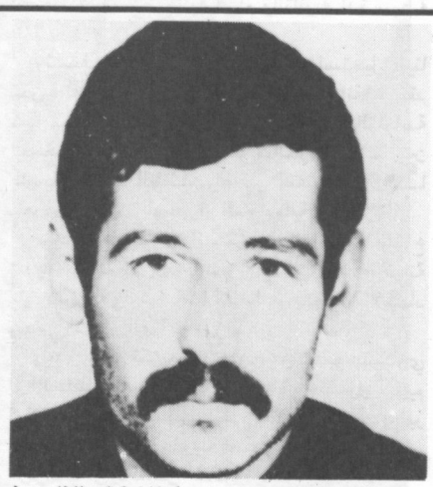

( يوليو ) وايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٢ والثاني في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨٣ والثالث ما بين نهاية ١٩٨٣ ولغاية ٣ آذار ( مارس ) ١٩٨٤ . وتشير الدلائل الى انه تعرض للتعذيب خلال كل فترة من الفترات المذكورة .

لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضيته باعتباره احد سجناء الرأي وان اصدار حكم بالسجن ضده كان بسبب قيامه بنشاطات خالية من العنف .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة تحث فيها على ما يلي :

- **اطلاق سراحه فوراً ودون اية شروط باعتباره احد سجناء الرأي .**
- **تقديم الرعاية الطبية اللازمة له فوراً .**
- **اجراء تحقيق نزيه في التقارير التي تفيد انه تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة اثناء احتجازه وتقديم مرتكبي افعال التعذيب الى المحاكمة .**

## العناوين الخاصة

ابعث برسائلك المتعلقة بقضايا المناشدة المذكورة الى العناوين التالية :

**Mr Turgut Özal / Prime Minister Basbakanik Ankara / Turkey; *and to:* General Necdet Urug /Chief of General Staff Ankara , Turkey.**

## أيسا نيكميا بيكيل

**كانت تعمل سابقا مساعداً لمادة العلوم السياسية في جامعة انقرة . القي القبض عليها في تموز ( يوليو ) ١٩٨١ ولا تزال رهن الاحتجاز . وذكرت التقارير انها تعرضت للتعذيب في مقر قيادة الشرطة في انقرة وللضرب المبرح في سجن ماماك العسكري .**

ونيكميا بيكيل المتزوجة هي واحدة من بين ٢٠٠ شخص تجري محاكمتهم الان في انقرة بموجب احكام المادة ١٤١/٥ من القانون الجنائي التركي وذلك لانتمائهم الى عضوية الحزب الشيوعي التركي المحظور نشاطه في البلاد .

لقد القت السلطات القبض عليها في ١٧ تموز ( يوليو ) ١٩٨١ وذكرت الانباء ان رجال السلطة اقتادوها الى مبنى مختبرات التقييم والبحوث في مقر قيادة الشرطة في انقرة حيث جرى تعذيبها هناك . وذكر انها كانت حبلى في ذلك الوقت وانها اجهضت حملها بسبب المعاملة السيئة التي تلقتها .

وفي وقت لاحق قامت السلطات بنقلها الى سجن ماماك العسكري . وذكرت نورسال يلماز ( انظر صفحة ٣ ) لمنظمة العفو الدولية ان نيكميا بيكيل كانت ضمن مجموعة من النساء اللاتي تعرضن للضرب المبرح بما في ذلك نورسال يلماز في نهاية عام ١٩٨١ . والجدير بالذكر ان نورسال قد ذكرت انها كانت محتجزة في نفس الردهة مع نيكميا بيكيل في السجن المذكور .

واعربت نورسال يلماز عن مخاوفها بأن نيكميا بيكيل لا تزال تتعرض للضرب . واضافت قائلة ان مثل تلك المعاملة السيئة كانت امراً مألوفا خلال الفترة التي بلغت ١٤ شهراً لغاية كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ والتي امضتها في سجن ماماك . ومضت تقول « وقد وردت الى انباء تفيد ان الاوضاع هناك قد ازدادت سوءاً » .

لقد كانت نيكميا بيكيل من بين ٢٠٥ متهماً مثلوا امام محكمة انقرة العسكرية في ١٥ شباط ( فبراير ) ١٩٨٢ . وبحلول نهاية ١٩٨٣ ارتفع عدد المتهمين الى ٢٨٨ متهماً بما فيهم زوج نيكميا المدعو ساهير سوكرو بيكيل الذي لا يزال محتجزاً في سجن ماماك في الوقت الذي تستمر فيه محاكمتها .

لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضية نيكميا بيكيل بأعتبارها احد سجناء الرأي . وعلى الرغم من ان نشاط الحزب الشيوعي التركي كان ولا يزال محظوراً في البلاد فأن الحزب كمنظمة لم يمارس نشاطات عنف ولم يدافع عن مثل تلك النشاطات . وتعتبر المنظمة اي شخص لم تقم السلطات التركية بسجنه إلا بتهمة انتمائه الى عضوية ذلك الحزب ، سجيناً من سجناء الرأي .

لقد حصلت نيكميا بيكيل البالغة من العمر ٣٧ عاماً على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس ( نانتير ) .

البقية الصفحة ٨

## السجناء السياسيون

**ذكرت مصادر رسمية ان عدد السجناء السياسيين المحتجزين في سجون عسكرية قد بلغ ٢١,٠٤٦ سجيناً في ٣٠ حزيران ( يونيو ) ١٩٨٣ . إلا ان السلطات تنقل هؤلاء السجناء الى سجون مدنية بعد قيام محاكم التمييز العسكرية بالمصادقة على الاحكام الصادرة بحقهم . ولا تتوفر احصاءات عن عدد السجناء السياسيين المحتجزين في سجون مدنية . كما لا تتوفر معلومات دقيقة عن عدد الاشخاص المتهمين او المدانين بسبب نشاطاتهم او معتقداتهم السياسية او الدينية الخالية من العنف من بين العدد الكلي للسجناء السياسيين . إلا ان المعلومات التي وردت الى منظمة العفو الدولية تتعلق بحوالي عدة مئات من الاشخاص الذين تعتقد المنظمة انهم من سجناء الرأي وبأن العدد الحقيقي لهؤلاء السجناء قد يزيد عن ذلك كثيراً .**

تتمة الصفحة ٤

## ممارسة اسلوب الضرب يوميا

« قالت سيما اوغور في شهادتها ما يلي :

« كان رجال السجن يقومون بضرب السجناء يوميا اثناء جولاتهم التفتيشية صباحا ومساء . وكان السجناء يتلقون الضرب بسبب الاخلال بابسط القواعد كالنظر الى جانب الرأس وعدم النطق بالاسم باعلى صوت وعدم الوقوف بوضع مستقيم وعدم ضرب الارض بالقدم كما يفعل الجنود والى غير ذلك من المخالفات .

« وكان ذلك يحدث امام طبيب السجن الذي كان عضوا في فريق التفتيش . وكانت تظهر على اجسامنا باستمرار علامات زرقاء وسوداء من اثر الضرب » .

**«مركز التجنيد »** : ذكرت التقارير انه عقب وصول السجناء الى السجن يقوم الحراس بوضعهم في قفص لفترة تصل الى يومين (قفص يشبه تماما **قفص الاسود ، كما وصفته سيما اوغور)** ، وكذلك ارغامهم على السير بخطى عسكرية .. وترديد **الاناشيد العسكرية . واذا لم يفز اداؤهم** برضى الضابط المسؤول فينهال عليهم حراس السجن بالضرب .

وتروي نورسال يلماز قائلة :« وعندما يخرج السجين من القفص المذكور تكون يداه متورمتين من اثر الضرب . ويستمر التدريب صباحا وينتهي ليلا ويستمر طوال الليل في بعض الاحيان ... والهدف من ذلك كله هو تحطيم روح السجناء المعنوية » .

وبعد انتهاء فترة « التجنيد » تنقل النساء السجينات الى ردهات تضم احداها ٥٠ نزيلة من النساء . وتقتصر فترة التدريب الذي تمارسنه على خمس دقائق يومياً . وتقع السجينات عرضة للضرب اثناء فترة التدريب هذه إذا تجرأن على الحديث او الالتفاف الى ما حولهن او حتى النظر الخاطف الى السماء .

ويجري تدريب الرجال في مواعيد مختلفة عن مواعيد تدريب النساء ولا يسمح لأي طرف بمشاهدة الطرف الآخر . فلم تسمح السلطات لسيما اوغور ونورسال يلماز برؤية ازواجهن طوال فترة بقاء اربعتهم لمدة ١٤ شهراً في سجن ماماك ، كما حرمت السلطات عليهم الاتصال ببعضهم البعض بأي وسيلة كانت .

فقد اخبرت سيما اوغور منظمة العفو الدولية :

« المرة الوحيدة التي رأيت فيها زوجي وسمعت صوته كانت اثناء المحاكمة ( كان الاثنان من بين المتهمين في محاكمة جماعية ) ، وحتى في ذلك الوقت لم تسمح لنا السلطات بالاقتراب احدنا من الآخر او تبادل التحيات » .

لقد كان زوجها سجيناً في الجزء الاسفل من نفس مبنى السجن الذي كانت تحتل فيه زنزانة في الطابق الارضي منه .

## « زنزانات الموت »

لقد اوردت الشهادات التي ادلى بها المعتقلون لسابقون ذكر أسلوب الحجز في زنزانات حجرية ضيقة يطلق عليها اسم « زنزانات الموت » تقع في الجزء الاسفل من بناية السجن ويكدس فيها السجناء كأحدى العقوبات التي تفرضها سلطات السجن .

ومضت نورسال يلماز قائلة :« لقد وضع الحراس اثنين او ثلاثة منا في كل مرة على حدا في زنزانات لا يزيد طول وعرض الواحدة منها على اربعة اشبار ( حوالي متر مربع واحد ) لمدة ١٥ يوماً دون انقطاع ولم يسمحوا لنا بالذهاب الى المرافق الصحية لذا اضطررنا الى استعمال احد الادراج الموجودة في الزنزانة لهذا الغرض . وكان الحراس يخرجوننا صباحا ومساءً لاغراض التفتيش ولتلقي الضرب » .

وزعمت مريم كولاكونجلو انها احتجزت مرتين في احدى تلك الزنزات مع امرأتين اخريتين كانت فترة الحجز الاولى لمدة ثمانية ايام والثانية لمدة سبعة ايام .

وتضيف قائلة :« كاد ان يكون من المستحيل علينا نحن الثلاثة ان نجلس القرفصاء في الزنزانة ... فقد كنا نتناول طعامنا ونتغوط في نفس تلك الزنزانة الصغيرة . وكان لا يسمح لنا بالخروج إلا مرتين يومياً ( لجلب الطعام ولغرض التفتيش ) . وكنا نتعرض للضرب باستمرار اثناء عملية التفتيش .

« وعند خروجي من السجن كنت اعاني من اوجاع شديدة .. فلم تكن لدينا نحن الثلاثة في تلك الزنزانة سوى بطانية واحدة . لذا كنا نشعر بالبرد وبالاجهاد ونعاني انعدام الهواء النقي » .

ويبدو انه لم تكن هناك جدوى من تقديم الشكاوي الى السلطات بما في ذلك القضاة . وتقول مريم كولاكونجلو « كان مجرد التقدم بأبسط الطلبات يعتبر خرقا للقواعد تكون عقوبته قضاء فترة حجز في احدى الزنزانات او الاقفاص المذكورة » .

وزعمت سيما اوغور انها تعرضت للضرب عقب سعيها لتقديم شكوى اثناء محاكمتها . واضافت قائلة :« لقد امتنع القضاة عن الاستماع الي ومنعوني من اتمام شهادتي . بعدها تم احتجازي في القفص وتعرضت للضرب الشديد » .

## المشاركون طوعا في عمليات التعذيب في سجن ارضروم العسكري

**لقد قامت السلطات بتعذيب بعض السجناء بشكل منتظم الى الحد الذي يبدو فيه وكأن هؤلاء السجناء قد وافقوا طوعاً على المشاركة في عمليات التعذيب ضدهم . وقد كانوا يقومون يومياً بابلاغ الحراس بموعد لتلقي « العلاج » . المخصص لهم . ( فقد كانت قد صدرت لهم اوامر بالقيام بذلك ) .. فاذا لم يكن الحارس المسؤول مشغولا ، فيجري إخراج السجين المذكور الى الممر وتقديم « العلاج اللازم » له حتى يبدأ بالصراخ طلباً للرحمة ، وعندما يكون الحراس ( مشغولين ) بتعذيب الآخرين ولاسيما السجناء الجدد فأن تقديم العلاج الى « المشاركين طوعاً في عمليات التعذيب » يجري تأجيله .**

لقد ورد هذا المقتطف الذي يتعلق بسجن ارضروم العسكري في شرقي تركيا ضمن الشهادة المفصلة التي ادلى بها **نظام الدين كايا** الذي تم احتجازه في ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨١ بتهمة انتمائه الى عضوية الحزب الاشتراكي الكردستاني التركي .

ويزعم نظام الدين كايا انه تعرض للتعذيب يومياً ولمدة ٥٠ يوماً في مقر قيادة الشرطة في مدينة اغري وبعدها تعرض للتعذيب وللضرب المتكرر اثناء احتجازه في سجن ارضروم . ثم اطلقت السلطات سراحه في منتصف ١٩٨٢ .

فهو يزعم انه تعرض للضرب والركل بالاقدام والفلقة باستخدام الهراوات والعصي وهو معصوب العنين في مركز قيادة الشرطة . كما قام رجال التعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية الى اصابع قدميه ويديه وانفه واذنيه . كما قاموا بتعليقه من انابيب السقوف وتوجيه الضربات الى كافة انحاء جسمه .

ويروي كيف ان رجال التعذيب ربطوه وهو موثوق اليدين الى انابيب مياه التدفئة في الممر حتى يتسنى لكل رجل من رجال التعذيب ضربه او ركله بقدمه عند مروره به .

وفي احد الايام وبعد تعذيب استمر لفترة طويلة « تورمت قدماي حتى تفطرت وظهرت شقوق فيها ... ثم ارغموني على ارتداء حذائي ... بعدها امروني بالقفز ١٠٠ مرة على كل قدم على التوالي . ولما لم استطع القيام بذلك بدأوا بضربي بالهراوات على رأسي . لقد كنت يائساً لذا حاولت القفز على قدمي . ثم وجهوا ركلات الى ساقي وداسوا على اصابع قدمي بعقب اقدامهم مما ادى الى سحقها .

بعدها استولى التعب على ( احد رجال التعذيب ) فجلس في كرسي رئيسهم – وهذا مجرد تخمين لاني كنت معصوب العينين – و ( استلم للنوم ) لأني سمعت شخيره » .

وفي نيسان ( ابريل ) ١٩٨١ جرى نقله مع ١٠ معتقلين آخرين الى سجن أرضروم العسكري حيث « عرضوا جروحهم وكدماتهم واثار التعذيب الاخرى على المدعي ( العسكري ) الذي قال لهم :« لا يخصنا هذا الأمر ... » .

وقامت سلطات السجن بوضعهم في احدى الردهات وزعم كايا « انهم تلقوا ضرباً مبرحاً للترحيب بهم ، وذلك لتعريفهم بالسجن وبرجاله » . واستناداً الى شهادة نظام الدين كايا تبين ان السلطات قد طبقت نظاماً قاسياً اقرب الى النظام العسكري في سجن ارضروم حيث كان يجري ضرب السجناء بالهراوات لابسط المخالفات « للقواعد » ( بما فيها استظهار المباديء التي وضعها كمال اتاتورك والاناشيد العسكرية الوطنية ) .

« وفي يوم ما وبحجة انهم عثروا على عقب سيكارة في مدخل الردهة ، قام رجال السجن مستخدمين الهروات بضرب كل سجين مدخن

البقية على الصفحة ٧

## اضراب السجناء عن الطعام احتجاجا على التعذيب في سجن ماماك

**قام ما يزيد على ٥٠٠ سجيناً سياسيا باضراب عن الطعام في سجن ماماك العسكري في ٢٢ شباط ( فبراير ) ١٩٨٤ احتجاجاً على استخدام اساليب التعذيب واحوال السجناء السيئة في السجن المذكور .**

**وقامت السلطات بادخال اعداد كبيرة من السجناء الى المستشفى عند انتهاء الاضراب عن الطعام في ٤ نيسان ( ابريل ) الماضي . وابلغت السلطات منظمة العفو الدولية ان ٤٦ سجيناً كانوا قد ادخلوا المستشفى إلا ان مصادر غير رسمية ابلغت المنظمة ان ٦٤ سجيناً كانوا لا يزالون في المستشفى في ٥ نيسان ( ابريل ) الماضي .**

**وذكرت التقارير ان عبدالله يلماز زوج نورسال يلماز كان من بين المضربين عن الطعام . وذكرت زوجته بانها كانت قد سمعت بتعرض صحته الى التدهور .**

**لقد وردت معلومات الى منظمة العفو الدولية تفيد بأن السلطات توقفت عن استخدام اساليب التعذيب والضرب التي وردت في مزاعم السجناء في الايام الاخيرة من الاضراب عن الطعام . كما انها سمحت بالزيارات التي يقوم بها اقرباء السجناء ومحاموهم في الاسبوعين الاخيرين من فترة الاضراب على الرغم من ان هذه الزيارات تمت في ظروف صعبة . وكانت التقارير قد ذكرت ان السلطات كانت قد منعت تلك الزيارات بعد بدء الاضراب .**

نزلاء سجن ماماك العسكري يسيرون بخطى عسكرية .

مئة ضربة وغير مدخن ٥٠ ضربة » .

ويقول نظام الدين كايا ان التعذيب صار اسلوبا متكررا . « كان الكثير منا قد اصيب بكدمات شديدة وحتى جروح مفتوحة في وجوهنا ورؤوسنا واجزاء مختلفة من اجسامنا . وانتهى بنا المطاف الى حالة فقدان كامل لتوازننا النفسي . فقد كان بعضنا يصرخ في نومه وآخرون ينفجرون ضاحكين ليستيقظوا بعدها وهم ينتحبون ... » .

ويضيف نظام الدين كايا ان السلطات توقفت عن استخدام اساليب التعذيب في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨١ وهذا يعزى بصورة رئيسية الى المقاومة التي ابداها السجناء انفسهم والى الضغوط التي مارستها عوائل السجناء على سلطات الاحكام العرفية . وهناك سبب ثالث هو « الموقف المناهض لاستخدام التعذيب الذي اتخذه حاكم السجن المركزي » .

إلا ان المعلومات التي وردت الى منظمة العفو الدولية تشير الى ان السجناء في سجن ارضروم كانوا قد تعرضوا للتعذيب منذ منتصف ١٩٨٢ عندما اطلقت السلطات سراح نظام الدين كايا .

## فتيات ونساء من ١٥ الى ٥٥ عاماً بين الضحايا حسب مزاعم معتقلة سابقة

« لقد وضعتني السلطات في ردهة تضم ١٧ فتاة وامرأة اخرى تتراوح اعمارهن بين ١٥ الى ٥٥ عاما ، وذلك في مركز قيادة سلطات الأحكام العرفية في الاسكندرونة . وكانت هناك فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما قد أصيبت بالشلل بعد ما شهدته في مركز شرطة انطاكية السياسية .

وكانت السجينات الاخريات يحاولن مساعدتها على المشي . وكان رجال الشرطة يبحثون عن ابناء امرأة تبلغ من العمر ٥٥ عاما . ولما لم يفلحوا في القبض على الابناء قاموا باحتجاز وتعذيب امهم بدلا عنهم . وقد أدى تعذيبها الى كسر احد ذراعيها . وقد أدى الضرب المستمر بالهراوات الذي انزله رجال التعذيب بفتاة تبلغ من العمر ١٩ عاما الى احداث جرح عميق برسغ الفتاة . وكانت تحاول ربط ضماد حول رسغها بمساعدة بعض النساء الاخريات . وكانت هناك امرأة تبلغ من العمر ٤٢ عاما تغطي اصابع يدها العلامات السوداء التي خلفتها الصدمات الكهربائية .

« وكان باستطاعة رجال الشرطة ان يحضروا الى قيادة سلطات الاحكام العرفية في أي وقت يشاؤون ويأخذوا أي شخص يقع عليه اختيارهم الى مركز الشرطة السياسية لغرض تعذيبه هناك . فقد اخذوا فتاتين من ردهاتنا وعندما عادوا بهما كانت الفتاتان في منتهى الاعياء والضعف . ونتيجة للتعذيب الذي تعرضتا له ظلا يطلقان الصرخات في نومهما اثناء الليل .

جاء هذا المقتطف في شهادة أدلت بها معتقلة سابقة هي غولهان توماك التي اعتقلتها السلطات في انطاكية في حزيران (يونية) ١٩٨١ عندما كانت في السادسة عشرة من عمرها . وقد ألقى رجال الشرطة القبض عليها بعد ٢٠ دقيقة من وصولها الى بيت احد الاصدقاء لحضور حفل زفاف .

وزعمت غولهان توماك بانها تعرضت للتعذيب في مركز يستخدمه رجال الفرع الاول ( التابع لجهاز الشرطة السرية ) وبعدها في السجون المدنية في الاسكندرونة وانطاكيه . وتعيش غولهان حاليا خارج تركيا .

## سجن ديار بكر العسكري

بدأت المزاعم المتكررة المتعلقة بتعذيب السجناء الاكراد في سجن ديار بكر العسكري ترد الى منظمة العفو الدولية منذ فترة ما قبل ١٩٨٠ وحتى وقت اعداد هذه النشرة .

ففي ايار (مايو) ١٩٨٢ طلبت المنظمة من السلطات التركية السماح لها بارسال فريق للتاكد من التقارير التي افادت بان صحة ما يقرب من ١٠٠ سجين كردي قد تعرضت للتدهور نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له وبسبب احوال السجن القاسية .

وكان من بين السجناء الذين أوردت المنظمة اسمائهم في ذلك الوقت المحامي الكردي الأصيل حسين يلديريم الذي اطلقت السلطات سراحة وغادر تركيا في وقت لاحق . وقد أورد المحامي المذكور وصفا مروعا لعمليات التعذيب التي زعم انه وسجناء اكراد آخرون قد تعرضوا لها بما في ذلك الضرب وتوجيه الصدمات الكهربائية الى مناطق حساسة من الجسم بعد ربط السجين الى صليب خشبي . وذكرت الانباء ان ثلاثة من اولئك السجناء قد لقوا حتفهم اثناء الاحتجاز . وقد اكدت السلطات خبر موت احد السجناء حيث ذكرت ان السجين كان قد انتحر .

ومن بين ضحايا التعذيب الذين اوردت التقارير اسماءهم في ١٩٨٣ السجناء ممتاز كوتان وروسان آرسلان ومهدي زانا ونازيف كاليلي وباسا اوزون (الذي ورد ذكره في صفحة قضايا المناشدة في هذا التقرير) .

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ قام سجناء ينتمون الى مجموعات سياسية مختلفة باضراب عن الطعام احتجاجا على استخدام وسائل التعذيب واحوال السجن الرديئة والتقييدات التي فرضت على وسائل اتصالهم بالمحامين . وذكرت الانباء ان السجناء أوقفوا اضرابهم بعد ان وعدت السلطات بوضع حد للتعذيب وتحسين اوضاع السجناء .

وقام السجناء باضراب ثان عن الطعام في نهاية كانون الأول (ديسمبر) واستمر لغاية ٣ اذار (مارس) الماضي . وذكرت الانباء ان

تمثل الصورة نازيف كاليلي البالغ من العمر ٤٤ عاما الذي كان يعمل سابقا معلما للغة الانكليزية ورئيسا لاحدى نقابات العمال وقد ذكرت الانباء انه تعرض للتعذيب بشكل متكرر في سجن ديار بكر العسكري . وتفيد المعلومات الواردة انه نقل الى السجن المذكور وهو فاقد الوعي في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ بعد تعذيبه تعذيبا شديدا عقب القاء القبض عليه في اواخر آذار (مارس) من ذلك العام . ونازيف كاليلي متزوج وله طفلان وذكرت التقارير ان صحته تعرضت للتدهور .

السلطات وافقت مرة اخرى على الاستجابة لمطالب السجناء بوضع حد للتعذيب واعادة الحقوق التي منحت لهم عقب الاضراب الاول عن الطعام والتي قامت السلطات بسحبها في وقت لاحق .

وقد توفي اكثر من اثنين من السجناء كنتيجة مباشرة لقيام الاضراب الثاني المذكور بينما نقلت السلطات ٤٥ آخرين الى المستشفى . وذكرت الانباء ان صحة العديد من هؤلاء في حالة خطرة .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ قام مبعوث منظمة العفو الدولية بزيارة سجن ديار بكر وفي ١٦ شباط (فبراير) الماضي طالبت المنظمة قائد القوات المسلحة التركية باصدار بيان علني يتعلق بالسجناء السبعة الذين نقلت الانباء خبر وفاتهم في السجن في ظروف غامضة في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي .

وجوابا على طلب المنظمة ذكرت السلطات ان احد السجناء السبعة قد مات بسبب تورم في الدماغ وتوفي سجين آخر عقب اجراء عملية جراحية له بسبب اصابته بسرطان البنكرياس . وانكرت السلطات معرفة اسمي سجينين آخرين ولا زال هناك سجين واحد ممن وردت اسماؤهم على قيد الحياة بينما انتحر السجينان الآخران .

## الضرب بالهراوات يعتبر نوعا من « الترف »

« تلقي الضرب بهراوة يعتبر ترفا في سجن ديار بكر العسكري . فرجال التعذيب فيه يستخدمون مقابض المجارف والمعاول والعصي الخشبية الغليظة والسلاسل في عمليات ضرب السجناء الروتينية اليومية » .

لقد ورد هذا المقتطف في رواية احد السجناء السابقين عن وسائل الاعتقال والحبس والتعذيب في مركز قيادة الشرطة في انقرة وفي سجن ماماك العسكري وفي سجن ديار بكر العسكري في الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ . وقد اطلقت السلطات سراحه عام ١٩٨٢ بينما استمرت محاكمته ويعتقد انه الآن مختبىء عن الانظار . ولم تكشف منظمة العفو الدولية عن اسمه بهدف حمايته من العواقب التي يمكن ان تترتب عن ذلك .

ويصف السجين السابق في روايته أساليب التعذيب التي زعم انه تعرض لها بما في ذلك الضرب والفلقة واستخدام الصدمات الكهربائية واحراق الشعر الذي يغطي الجسم والتعليق في وضع « الصلب » ، والضرب باستخدام اكياس الرمل . وزعم ايضا انهم قاموا بتعليق ورقة على ظهره تشير الى وجوب حرمانه من الطعام والماء والنوم والذهاب الى المرافق الصحية اثناء احتجازه في مركز قيادة الشرطة .

وقال له مسؤول يطلق على نفسه اسم « كابتن غستابو » :

« هناك ورقة كبيرة معلقة على ظهرك يا ولدي . ستحرم من كل شيء ! وعلى كل حال ، فاجلك قريب » .

ويمضي في وصف عمليات الضرب التي تجري في سجن ماماك العسكري الا انه يشير بوضوح الى ان تجربته هناك لم تكن قاسية اذا ما قورنت بالآلام والاذلال اللذين زعم انه ورفاقه السجناء قد تعرضوا لهما في سجن ديار بكر . فقد قال ان معاملة السجناء هناك كانت « في منتهى القسوة وخالية من الشفقة وغير انسانية وعدائية » .

## تضارب الروايات الرسمية حول وفاة احد المعتقلين

توضح قضية السجين **مصطفى خير اللهوغلو** ، غموض الظروف التي تحيط بعدد من حوادث وفاة السجناء السياسيين في تركيا .

فقد وردت الى منظمة العفو العام الدولية في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٢ معلومات تفيد بأن مصطفى خير اللهو غلو الذي كان قد اعتقل في تشرين الاول ( اكتوبر ) وتشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ ، قد جرى تعذيبه وان صحته قد تعرضت للتدهور الخطير . فقامت المنظمة في ٩ كانون الاول ( ديسمبر ) من نفس العام بمطالبة السفير التركي في لندن راحمي غوموروكو غلو بتزويدها بمعلومات عنه ودعت الى اجراء تحقيق في المزاعم التي افادت بانه تعرض للتعذيب . ولم تتلق المنظمة أية اجوبة لذا بادرت في ٥ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٨٣ الى ارسال استفساراتها الى وزير الخارجية التركي لم تتلق جوابا على تلك الاستفسارات .

وفي ٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٨٣ تلقت المنظمة معلومات عن وفاة مصطفى خير اللهوغلو . وبعد اشهر من البحث عن مكان وجوده تمكنت عائلته اخيرا من الحصول على معلومات بان السلطات كانت قد قامت بدفنه في مقبرة قاسم باسا في اسطنبول . وتلى ذلك استلامهم رسالتين من السلطات .

● بعث بالرسالة الأولى المدعي العام للاحكام العرفية في اسطنبول قال فيها ان السلطات كانت قد اعتقلت مصطفى خيراللهو غلو في ٢١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨٢ وانه انتحر في ٢٦ من الشهر نفسه .

● اما الرسالة الثانية فقد بعث بها المدعي العام لمدينة اسطنبول وقال فيها ان السجين المذكور كان قد اعتقل في ٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ وانه كان مريضا في ١٦ من الشهر نفسه وتوفي اثناء نقله الى المستشفى .

وفي ١١ أيار ( مايو ) ١٩٨٣ بعثت منظمة العفو الدولية برسالة اخرى الى السفير التركي في لندن مستفسرة عما اذا كانت السلطات التركية قد قامت باجراء تحقيق في وفاة مصطفى خيراللهو الا انها لم تتلق اي رد من السفير المذكور .

## اعمال العنف التي سبقت الانقلاب

اسفرت اعمال العنف السياسي التي حدثت خلال الخمس سنوات التي سبقت الانقلاب في ١٩٨٠ عن ما يزيد على ٥٫٠٠٠ عملية اغتيال قامت بها مجموعات يمينية ويسارية . وكانت السلطات قد فرضت الاحكام العرفية في ١٣ محافظة من المحافظات التركية البالغ عددها ٦٧ محافظة في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٨ عقب مقتل ما يزيد على ١٠٠ شخص في مدينة كهر ماتماراس . وكانت السلطات قد قامت بتجديد مفعول سريان تلك الاحكام مرة كل شهرين وامتد مفعولها ليشمل ٢٠ محافظة عند قيام الانقلاب المذكور .

واعتقلت السلطات التركية عقب قيام الانقلاب مباشرة آلافا من الاشخاص بما في ذلك اعضاء في البرلمان واعضاء في الاحزاب السياسية ونقابات العمال . وقامت السلطات بزيادة الفترة التي يجوز لها احتجاز الاشخاص فيها دون توجيه تهمة اليهم من ١٥ الى ٣٠ يوما وبعد ذلك في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٠ اطالت الفترة المذكورة الى ٩٠ يوما .

وفي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٨١ قامت السلطات بتخفيضها الى ٤٥ يوما . كما حظرت السلطات كافة النشاطات السياسية والنقابية واغلقت عدة صحف . وزادت التغيرات التي طرأت على لوائح الاحكام العرفية من صلاحيات الضباط المسؤولين عن تنفيذ هذه الاحكام للتحكم في وسائل الاتصال البريدية ووسائل الاتصال الاخرى والرقابة على الصحف وكافة النشاطات العمالية والنقابية . فيجوز لهذه السلطات اصدار احكام بالسجن تتراوح بين ستة اشهر و٢٤ شهرا على الاشخاص المتهمين بنشر معلومات خاطئة او مختلفة او مبالغ فيها باسلوب [ من شأنه] نشر الذعر او الاهتياج بين الناس .

ولا تزال محاكم الاحكام العرفية تنظر في كافة الجرائم السياسية باستثناء بعض الجرائم الصحفية والتي تنظر فيها المحاكم المدنية .

## اعلان ضد التعذيب

تنص المادة ٣ من اعلان الامم المتحدة لحماية كافة الاشخاص من التعذيب وغيره من المعاملة او العقوبات القاسية واللاانسانية والمهينة على ما يلي :

**« لا يجوز لاية دولة السماح باستخدام التعذيب او غيره من المعاملة او العقوبات القاسية او اللاانسانية او المهينة او التغاضي عن استخدامها . ولا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية كحالة الحرب او التهديد بالحرب او حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي او اية حالة من حالات الطوارئ العامة كتبرير لاستخدام التعذيب او غيره من المعاملة او العقوبات القاسية او اللاانسانية او المهينة » .**

## ما تستطيع انت ان تفعله ...

١ – اكتب الرسالتين اللتين طلب منك ارسالهما لصالح ضحيتي التعذيب المذكورتين في صفحة قضايا المناشدة في هذا التقرير . ابعث بالرسالتين الى العنوان المذكور في الصفحة او الى السفارة التركية في بلدك .

٢ – يرجى ان تبعث رسالة اخرى تعرب فيها عن قلقك حول التقارير المتعلقة باستخدام التعذيب في تركيا وبشكل منهجي واسع .

● وضح في رسالتك ان منظمة الامم المتحدة قد حرمت استخدام التعذيب في جميع الحالات ( في اعلانها الصادر في ١٩٧٥ حول حماية كافة الاشخاص من التعذيب وغيره من المعاملة او العقوبات القاسية واللاانسانية والمهينة ) وناشد السلطات التركية اصدار الاوامر لكافة قوات الجيش والشرطة والامن بعدم تعذيب السجناء المحتجزين لديهم وان تقوم هذه السلطات بابلاغ كافة موظفي انفاذ القوانين بشكل واضح بأن تعذيب السجناء عمل اجرامي لا يمكن السماح به باي حال من الاحوال .

● وناشد هذه السلطات ايضا السماح لاقرباء السجناء ومحاميهم بالاتصال بهم طوال فترة الاعتقال كضمان ضد تعذيبهم

٣ – وبمقدورك ايضا ان تساعد على نشر الحقائق المتعلقة باستخدام التعذيب في تركيا . ويمكنك ان تشرك اصدقاءك وزملاءك بالاطلاع على هذا التقرير . كما تستطيع ان تلفت اليه انتباه المركز الاجتماعي الذي انت عضو فيه او محل عملك او نقابة العمال التي تنتمي اليها او مدرستك او كليتك او انتباه الطائفة الدينية التي تنتمي اليها .

٤ – ابعث بنسخة من هذا التقرير الى صحيفتك المحلية واقترح على محررها نشر موجز لهذا التقرير ليطلع عليه قراء الصحيفة .

٥ – بمقدورك دعم الجهود العملية التي تبذلها منظمة العفو الدولية وذلك بالاتصال حالا بمكتب المنظمة الكائن في منطقة سكناك . كما تستطيع ان تحصل على نشرة المنظمة الاخبارية الشهرية والتي ستتضمن تقارير اخرى ضد التعذيب . ويمكنك التبرع بالمال للمساعدة على استمرار عمل المنظمة وان تستعلم عن الوسيلة التي تستطيع عن طريقها ضم صوتك الى طلبات المناشدة العاجلة التي تبعث بها المنظمة .

وفي حالة عدم وجود مكتب للمنظمة قرب محل سكناك فيمكنك ان تبعث برسائلك الى العنوان التالي :

The International Secretariat, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

## خمسة بلدان تتهم تركيا بخرق ميثاق حقوق الانسان

اعلنت اللجنة الاوربية لحقوق الانسان عن استعدادها للنظر في الطلبات التي قدمتها خمسة بلدان اوروبية تتهم فيها تركيا بخرق الميثاق الاوروبي لحقوق الانسان . وكانت البلدان الخمسة وهي الدانمارك وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد قد قدمت طلباتها استنادا الى احكام المادة ٢٤ من الميثاق والمتعلقة ( بالشكاوي بين الدول الاوروبية )

واتهمت الدول المذكورة تركيا بمخالفة احكام عدد من مواد الميثاق بما في ذلك المواد المتعلقة بتحريم التعذيب والمعاملة او العقوبة غير الانسانية او المهينة والمواد المتعلقة بالحريات وسلامة الاشخاص وحقهم في الحصول على محاكمة عادلة امام هيئة قضائية مستقلة ونزيهة .

تتمة صفحة ٥

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة تحث فيها على ما يلي :

● **اطلاق سراحها فوراً ودون اية شروط باعتبارها احدى سجينات الرأي .**

● **وتعرب فيها عن القلق حول التقارير التي تفيد بانها قد تعرضت للتعذيب والمعاملة السيئة وتعرب فيها عن مخاوفك من انها قد لا تزال تتلقى الضرب واشكال المعاملة السيئة الاخرى في سجن ماماك العسكري .**

● **وتحث فيها على اجراء تحقيق نزيه في المزاعم المتعلقة بتعرضها للتعذيب والمعاملة السيئة والاقتصاص من مرتكبي هذه الافعال .**